

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

٢،١ التمهيدي

هناك منافسة قوية بين البنوك التقليدية والإسلامية، كونهما ضرورة اقتصادية في ظل متطلبات العصر، رغم الاختلاف في طبيعة العمل، والأهداف لكل منهما. في الدراسة^١ التي أجراها اريس تورك وجد أن البنوك الإسلامية أقل تنافسية مقارنة بالبنوك التقليدية غير أن ربحيتها تزداد بصورة ملحوظة مع زيادة القوة السوقية دون ضمان مراحل ربحية عالية. وحيث أن البنوك الإسلامية تمنع الفوائد يجب عليها لتنافس البنوك التقليدية أن تتوافق مع سلوك الأسعار في البنوك التقليدية الذي يتأثر بتغيرات معدل الربح. سنقوم في هذا الفصل بمناقشة اختلاف أداء البنوك الإسلامية عن أداء البنوك التقليدية من حيث السيولة والربحية والنشاط والأمان ومدى تأثير اختلاف مبادئ العمل المصرفي على مستوى الأداء في كلا النوعين من البنوك. وذلك من خلال تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وأبرز الفروق الجوهرية بينهما حيث سنتطرق إلى نشأة ومفهوم البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية والمبادئ التي تحكم عمل كل منهما كما سنتعرف على الموارد والاستخدامات وأهم الفروق الجوهرية بين الفئتين من البنوك. كما سنتطرق إلى القطاع المصرفي للمملكة العربية السعودية ومراحل تطوره وسنعرض نبذة موجزة عن البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية. أخيراً، سنناقش الدراسات السابقة المتعلقة بمقارنة الأداء بين البنوك التقليدية والإسلامية في دول عدة.

٢،٢ البنوك التقليدية

يُعرّف البنك التقليدي على أنه تلك المنشأة التي تقبل ودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو الأجل، والتي تستخدمها بعد ذلك في منح القروض والسلفيات وعليه فإن ربحها يتأتى من الفرق الحاصل بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الاقتراض^٢. كما أنه يُعرّف أيضاً بأنه مؤسسة مالية وظيفتها الأساسية

^١Ariss, R. T. 2010. "Competitive conditions in Islamic and conventional banking: A global perspective". *Review of Financial Economics*. Vol. 19. (3): pp. 101-108.

^٢ شوقي بورقية، ٢٠١٧. التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. الأردن: دار عالم الكتب الحديث. الطبعة الأولى. ص. ٥٧-٥٨.

هو جمع الأموال من أصحابها على شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة، ثم إقراضها لمن يطلبها بفائدة أكبر، وربح الفرق بين الفائدتين، كما أنه يقوم بالخدمات المصرفية المتعلقة بعملية الإقراض والإقراض^١. ويُعرّف أيضا على أنه منشأة مالية غرضها الأساسي جمع المدخرات وتوظيفها أو إقراض الأموال بمعدل فائدة معين لإعادة إقراضها واستثمارها بمعدل أعلى من معدل الإقراض، كما يؤدي البنك عدة خدمات تتعلق بالنقود أو ما يماثلها^٢.

على كل حال لا تخرج البنوك التقليدية، رغم تطورها وقيامها بأداء الخدمات المصرفية المتعددة، عن كونها مؤسسة مالية تتمثل أنشطتها المالية في قبول الودائع وتقديم القروض والتسهيلات. لذلك يُعتبر البنك تاجراً وسلعته النقود والذي يستعين بالزمن والأصول المادية ليستفيد من نظام الفائدة كتمويل أساسي.

٢،٢،١ المبادئ والأساسيات لمعاملات البنوك التقليدية

المبادئ والأساسيات لمعاملات البنك التقليدي يمكن اختصارها في عدة نقاط^٣: (١) سلعية النقود: حيث تتعامل البنوك التقليدية باعتبار أن النقود سلعة يتم الإتجار فيها لا بما. (٢) تجميع الودائع والمدخرات بالإعتماد على قاعدة الدائنية والمديونية: حيث تكمن الوظيفة الأساسية للبنوك التقليدية في جمع الودائع بمختلف أنواعها. (٣) توظيف الموارد اعتماداً على منح القروض والتسهيلات الائتمانية بصفة مستمرة: تقوم البنوك بتوظيف الموارد المتاحة وتقديم التسهيلات المصرفية للأفراد والمنظمات طالبي التمويل بعد استبعاد احتياجات السيولة النقدية. (٤) الفائدة: حيث يمثل العائد الرئيسي للبنوك التقليدية هو الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والفائدة المدينة. (٥) التنوع المالي: تحصل البنوك التقليدية على الأموال من مصادر متنوعة وبآجال مختلفة من المودعين وتعيد توزيع آجال الودائع وتحويلها إلى توظيفات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمقترضين من العملاء.

٢،٢،٢ موارد الأموال للبنوك التقليدية

تنقسم مصادر الأموال في البنوك التقليدية إلى قسمين رئيسيين^٤:

^١ جلال محمد عبد ربه. ٢٠١٣/٥/١٦ و١٥. الإتجاهات الحديثة لمعايير المحاسبة الإسلامية لخدمات المصرفية لتفعيلها لتواءم مع الواقع الاقتصادي الحالي. الخدمات المصرفية الإسلامية بين الواقع والتطبيق. الأردن: معهد العبور للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات. ص ١٢.

^٢ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. ١٤٢٥ هـ. الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية. المنصورة: البنك الإسلامي للتنمية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. بحث رقم ٦٦. ص ٧.

^٣ جلال محمد عبد ربه، مرجع سابق، ص ٦١-٦٤.

^٤ شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص ٦١-٦٤.

المصادر الداخلية: وتشمل (١) رأس المال: ويتمثل في الأموال التي يساهم بها المؤسسون للبنك بالإضافة إلى أي زيادة تمت على رأس المال من خلال طرح أسهم جديدة، ويعتبر أكثر بنود الخصوم ثباتاً واستقراراً. (٢) الاحتياطيات: وتتمثل في الاحتياطيات التالية: الاحتياطيات القانونية: ويتم تكوينها بفرض من القانون كنسبة معينة من الربح الصافي للدورة حتى تبلغ نسبة معينة من رأس المال. الاحتياطيات النظامية: ويتم تكوينها بموجب النظام التأسيسي للبنك بالإضافة إلى تحديد حد أقصى لهذه الاحتياطيات كنسبة من رأس المال. الاحتياطي العام: وهو احتياطي يضعه المؤسسون لتعزيز رأس مال البنك فهو يعتبر احتياطي اختياري، كما قد يقوم البنك بتكوين احتياطيات أخرى للطوارئ ومخاطر الإفراض وغيرها. (٣) الأرباح غير الموزعة: حيث تعتمد البنوك عادة إلى حجز جزء من الأرباح وعدم توزيعها لاستعمالها في تدعيم الدورات التي تقل فيها أرباح البنك عن مستوى معين.

المصادر الخارجية: وتتمثل في المبالغ التي يحصل عليها البنك من الأفراد أو الهيئات الخارجية، وتتمثل أساساً في الودائع والقروض التي يتحصل عليها البنك من جهات خارجية. (١) الودائع: وتنقسم بطبيعتها إلى ثلاث أنواع تتمثل في الودائع الجارية: تحت الطلب وهي أكثر الحسابات انتشاراً، حيث يقوم العميل بالدفع للحساب نقداً، أو بأية وسيلة دفع أخرى. الودائع الثابتة: وتنقسم إلى ودائع لأجل وودائع بإخطار أو الخاضعة لإشعار. وودائع الادخار (التوفير): وهي إحدى وسائل تجميع المدخرات تتميز بصغر حجمها وكثرة حساباتها. (٢) القروض المصرفية: وتتمثل في القروض التي يتحصل عليها البنك التقليدي من البنوك الأخرى سواء كانت محلية أو أجنبية أو البنك المركزي.

٢،٢،٣ استخدامات الأموال في البنوك التقليدية

تتمثل استخدامات الأموال في البنوك التقليدية في جانب الأصول من الميزانية وترتب هذه الأصول في الميزانية ترتيباً تنازلياً حسب درجة السيولة، ولقد تم تقسيم هذه الاستخدامات إلى ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في^٢:

(١) النقدية بالصندوق: وتتمثل في المبالغ النقدية التي تحتفظ البنوك بها في خزائنها لمواجهة متطلبات السحب اليومي. الأرصدة لدى البنك المركزي: وتتمثل هذه الأرصدة في حساب الاحتياطي النقدي المفروض على البنوك بنسبة مئوية ثابتة أو متغيرة من إجمالي قيمة الودائع بأنواعها. الأرصدة لدى البنوك الأخرى: وتتمثل في المعاملات المتبادلة بين البنوك الأخرى. الأرصدة لدى المراسلين بالخارج:

^١ الزبيدي حمزة. ٢٠٠٢. إدارة المصارف. عمان الأردن : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. ص. ١٠٦-١٠٧.

^٢ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص ٦٤-٦٦.

وتتمثل في المعاملات الجارية التي يفتحها البنك لدى البنوك المراسلة في الخارج، لتغطية معاملات العملاء الخارجية.

(٢) الأصول المتداولة: وهي ما تسمى بالاستثمارات أو مصادر الإيرادات، ويمكن حصرها في النقاط التالية: محفظة الأوراق المالية: ويتمثل هذا العنصر في الأموال المستثمرة في الأوراق المالية، والمتمثلة في الأسهم والسندات. أوراق تجارية مضمونة: وتمثل في الأوراق التجارية التي تحصل عليها البنوك بهدف الخصم، ويشمل أيضاً هذا البند على الكمبيالات والسندات الإذنية المحلية منها والأجنبية. القروض والسلفيات: وتمثل في القروض التي يقدمها البنك لوحدة العجز المالي من المؤسسات والأفراد مقابل فائدة متفق عليها مسبقاً والتي تصنف حسب الأجل إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

(٣) الأصول الثابتة: تتمثل في الموجودات التي تكون درجة سيولتها منخفضة، حيث يقوم البنك بشرائها من أجل القيام بوظائفه الأساسية، وتمثل أساساً في الأراضي والمباني والأثاث ووسائل النقل وغيرها بالإضافة إلى المصاريف الإعدادية أو ما يسمى بمصاريف التأسيس.

٢،٣ البنوك الإسلامية

يعود تاريخ ظهور فكرة إنشاء البنوك الإسلامية إلى عام ١٩٦٣م حيث أسس الدكتور أحمد النجار ما يسمى ببنوك الإدخار المحلية والتي استمرت أربع سنوات في مدينة ميت غمر بجمهورية مصر العربية. بعد ذلك تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي الذي نُص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية لا أخذاً ولا عطاءً، حيث كانت طبيعة معاملات البنك النشاط الاجتماعي وليس المصرفي بالدرجة الأولى. تم بعد ذلك إنشاء بنوك إسلامية تعمل وفق لأحكام الشريعة الإسلامية. في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالملكة العربية السعودية عام ١٩٧٣م ورد النص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية، وجاء أول بنك إسلامي متكامل يتعامل وفقاً للشريعة الإسلامية عام ١٩٧٥م والمتمثل في بنك دبي الإسلامي ثم تولى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية لتصل إلى أكثر من ٥٠٥ بنكاً على مستوى العالم في عام ٢٠١٧م بحجم أعمال يصل إلى ٢٠٥٠ مليار دولار^١، وهذا بخلاف فروع أو ما يعرف بنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية على مستوى العالم.

يعرف محمود الكفراوي البنوك الإسلامية بأنها تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المالية والمصرفية وغيرها من المعاملات المالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً للشريعة الإسلامية فلا تتعامل بالربا

^١ تقرير أسواق التمويل الإسلامي العالمية ٢٠١٩: القطاع المصرفي الإسلامي هو القطاع الأكبر، بنسبة ٧١٪ أو ١,٧٢ تريليون دولار أمريكي، مارس ٢٠١٩م.

لا أخذًا ولا عطاءً، وذلك بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية وتطهير النشاط المصرفي من الفساد وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن لتحقيق التنمية الاقتصادية^١. أما محسن أحمد الخضيرى فعرفها بأنها تلك المؤسسات النقدية والمالية التي تستقطب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظفها توظيفاً فعالاً يكفل زيادتها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها^٢. أما تعريف اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية فهو أنها هي البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة لا أخذًا ولا عطاءً^٣. كما تم تعريفه أيضاً بأنه مؤسسة مالية إسلامية تؤدي الخدمات المصرفية المختلفة، كما تقوم بأعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة الإسلامية كما تقدم بعض الخدمات الاجتماعية والدينية^٤.

ومهما تباينت التعاريف للبنوك الإسلامية من الناحية اللفظية، فأنها تتفق جميعاً في عناصر التعريف الرئيسية وهي: جمع الموارد والمدخرات بأساليب تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. توظيف الموارد والمدخرات المجمعة في مجالات استثمار مختلفة قصيرة وطويلة الأجل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. التركيز في عملية التنمية على البعدين الاقتصادي والاجتماعي من خلال توظيف الموارد والمدخرات المجمعة. ضرورة وجود الإطار المؤسسي المنظم لهذه الأعمال سواء كان بنك أو مؤسسة تمويل.

١، ٣، ٢ المبادئ والأسس الحاكمة لمعاملات البنوك الإسلامية

تتمثل المبادئ والأسس الحاكمة في العمل المصرفي الإسلامي في عدة نقاط أهمها^٥:

(١) المنهج الإسلامي هو أساس التعامل: لهذا يجب تغيير عمليات البنوك لتصبح ملائمة مع أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها، وبالتالي يجب دراسة الصيغ الشرعية لجميع معاملات البنوك سواء اقتصرت بحفظ أموال ومدخرات الأفراد وتشغيلها أو توظيف العائد المحقق من توظيفها والامتناع عن الأنشطة المحرمة والتي تسبب الضرر للغير.

^١ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص ٨٩.

^٢ المرجع السابق، ص ٨٨.

^٣ عادل عبد الفضيل، ٢٠١٥. ضوابط ومعايير الاستثمار في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة). الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للكتب المصرية. ص. ١٣.

^٤ حسين حسين شحاتة. المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق. القاهرة: مكتبة التقوى. الطبعة الأولى. ص. ٣٠.

^٥ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص ٩١-٩٣.

(٢) النقود وسيلة للتعامل والعمل ضرورة لتحقيق التنمية: يقوم البنك الإسلامي بتصميم وإصدار خدمات مالية ومصرفية وتجارية متعددة لتساعد في توفير الأموال للأفراد وأصحاب الأعمال بهدف تسيير أعمالهم، بحيث يتم هذا التمويل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

(٣) الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي: حيث يعتبر الأداة التي تعكس مساهمة البنك في الجهد الإنمائي للمجتمع. ليس كالبنوك التقليدية يعد الاستثمار الإسلامي استثماراً حقيقياً لأن محل التعامل بأصول وموجودات حقيقة وليست مجرد أصول مالية، فكل وحدة مالية يثبها البنك الإسلامي في المجتمع يقابلها سلع وخدمات تتحرك لتحقيق قيمة مضافة حقيقية.

(٤) تحقيق التكافل الاجتماعي: تولى البنوك الإسلامية اهتماماً بتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بمختلف السبل وخاصة من خلال الزكاة التي تمول عن طريق موارد متعددة يتمثل أهمها في الزكاة المفروضة شرعاً على رأس مال البنك وأرباحه، وعلى زكاة أصحاب حسابات الاستثمار الذين يفوضون البنك إخراجها من أرصدهم نيابة عنهم، هذا بجانب الصدقات والتبرعات والهبات التي يتلقاها من الأفراد والمنظمات.

٢،٣،٢ موارد أموال البنوك الإسلامية^١

مصادر داخلية: لا تختلف المصادر الداخلية للبنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية، إذ أنها تتكون من رأس المال والاحتياطيات بأنواعها والأرباح غير الموزعة. مصادر خارجية: تتشابه المصادر الخارجية للبنوك الإسلامية مع المصادر الخارجية للبنوك التقليدية إلى حد كبير من ناحية الشكل، لكنها تختلف عنها من حيث طريقة معاملتها وتتمثل في الودائع التي تتلقاها البنوك الإسلامية بشكل مخالف للبنوك التقليدية وتستخدمها بطرق مغايرة وذلك وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، أي مبدأ تحريم الفائدة، وتتمثل في الودائع التالية: الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية): وهي لا تختلف في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية، وتعد الوديعة الجارية بمثابة قروض حسنة يقرضها المودعون للبنك إلى حين الحاجة إليها. الودائع الاستثمارية (الحسابات الاستثمارية): يقابل الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية الودائع لأجل والودائع التي يضعها أصحابها بغرض تحقيق الربح عن طريق قيام البنك بتوظيفها واستثمارها، وتعتبر الوديعة الاستثمارية في البنك الإسلامي بمثابة عقد مضاربة بين البنك والمودع وتنقسم الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية إلى نوعين مقيدة وغير مقيدة. الودائع الادخارية (حسابات التوفير): تعتبر حسابات التوفير بالبنوك الإسلامية عقد مضاربة بين المودع (رب المال) والبنك (المضارب)، وتنقسم حسابات التوفير في البنوك الإسلامية إلى نوعين: حسابات التوفير مع التفويض بالاستثمار: يحصل بمقتضاها المودع على

^١ شوقي بورقة، مرجع سابق، ص ٦١-٦٦.

ربح نتيجة المضاربة التي يقوم بها البنك. حسابات التوفير دون التفويض بالاستثمار: لا يتحصل المودع في هذه الحالة على أي أرباح وتأخذ شكل حسابات جارية.

٣، ٣، ٢ استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية^١

تتمثل استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية في الأصول التي تمتلكها وستتطرق إلى أهم عناصر الأصول المتعلقة بالأرصدة النقدية الحاضرة: (١) النقدية بالصندوق: لا يوجد اختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ذلك: الأرصدة لدى البنك المركزي: لا يوجد اختلاف في النسبة المفروضة من البنك المركزي على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، سواء على الودائع الجارية أو الودائع الاستثمارية. أرصدة لدى البنوك الأخرى: يظهر هذا الحساب لديها كحساب جاري إذا كانت هناك معاملات ضرورية مع بنوك تقليدية ولا يمكن أن يكون هذا الحساب سالباً لدى هذه البنوك، ويوجد هذا الحساب بالطبع بين البنك الإسلامي وغيره من البنوك الإسلامية الأخرى داخل الدولة وخارجها. (٢) الأصول المتداولة: تتمثل في: محفظة الأوراق المالية: تنحصر محفظة الأوراق المالية في البنوك الإسلامية في الأسهم العادية فقط، فلا يجوز التعامل بالسندات والأسهم الممتازة باعتبارها من المعاملات الربوية. أنشطة تمويلية واستثمارية: وتتمثل في صيغ التمويل التي تتعامل معها البنوك الإسلامية وهو ما يحل محل القروض الممنوحة من البنوك التقليدية. وفيما يلي نعرض أهم مجالات التمويل والاستثمار المختلفة التي تمارسها البنوك الإسلامية: صيغة المضاربة: المضاربة هي عقد شراكة في الربح بين الطرفين يقدم أحدهما مالاً ويسمى رب المال إلى الطرف الذي يقوم بالعمل ويسمى المضارب، ويتحدد اقتسام الربح المتحقق من المضاربة بينهما بحسب النسبة المتفق عليها سلفاً، أما الخسارة غير الناتجة عن التعدي والتقصير فتكون على رب المال ويخسر المضارب عمله^٢. صيغة المشاركة: هو عقد يلزم المتعاقدين بالمساهمة في مشروع معين وتقديم حصتهم من المال لاستثمارها بهدف الربح، والمشاركة صيغة مصرفية يقوم البنك من خلالها بتمويل عملائه في المجالات التجارية والصناعية والزراعية، وذلك بتقديم مبلغ من المال دفعة واحدة أو على دفعات، ويمثل هذا المبلغ مساهمة البنك في المشاركة، كما يقوم العميل بتقديم مبلغ من المال يمثل مساهمته في المشاركة^٣. صيغة المراجحة: المراجحة هي بيع السلعة مع زيادة معلومة لكل من البائع والمشتري عن كلفتها الأصلية التي تكلفها البائع، ويطلق على هذه الزيادة ربحاً. هناك نوعان من بيع المراجحة: بيع المراجحة ناجزة وبيع المراجحة بأجل

^١ المرجع السابق، ص ٦١-٦٦.

^٢ محمد بوجلال. ٢٠١٨. مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة. الجزائر: جامعة الشلف. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. ع ٦. ص ٣٥.

^٣ سعيد المرطان. ١٩٩٩. الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية. جدة السعودية: البنك الإسلامي للتنمية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. مجلة دراسات اقتصادية إسلامية. ع ٦. ص ٦٥.

للأمر بالشراء، وهذا النوع الأخير هو المطبق في المصارف الإسلامية^١. التمويل بالسلم: يعرف الفقهاء السلم بأنه بيع آجل يعاجل فهو معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا للبائع الذي يلتزم بتسليم البضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في آجل معلوم. فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة، والعاجل هو الثمن. عادةً ما يستخدم السلم في تمويل القطاع الزراعي^٢. التمويل بالإجارة: هو اتفاق تعاقدى بين طرفين يمنح بمقتضاها المستأجر الحق في استخدام أصل مملوك للمؤجر، وذلك خلال فترة زمنية معينة مقابل أجرة معلومة تدفع حسب الاتفاق^٣. القرض الحسن: وهو قرض بدون فائدة تقدمه البنوك الإسلامية للأفراد وتقوم به لأغراض إنسانية أو خيرية على أن يتم السداد خلال فترة تحدّد من قبل الطرفين، دون أن يحصل البنك الإسلامي على أي أرباح نظير هذا القرض، حيث لا يُستخدم هذا القرض في التجارة^٤.

٢،٤ القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية

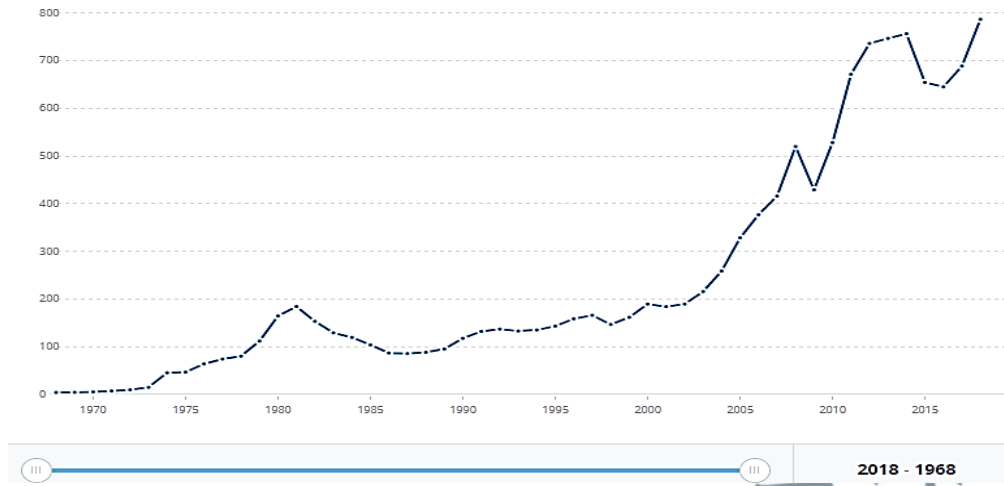
تأسست المملكة العربية السعودية في ٢٣ سبتمبر من عام ١٩٣٢م على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، ويبلغ سكان السعودية بحسب تعداد ٢٠١٨م حوالي ٣٣ مليون نسمة (٦٢٪ سعوديين)، السعودية غنية بالموارد الطبيعية خاصة النفط والذي تم اكتشافه في عام ١٩٣٩م وتمتلك ثاني أكبر احتياطي عالمي منه. تعتمد السعودية اقتصادياً بشكل كبير على صادرات النفط غير أنها تحاول تنويع اقتصادها من خلال إنشاء هياكل اقتصادية في عدة قطاعات مثل الزراعة والتصنيع. يوضح الشكل ٢،١ نمو إجمالي الناتج المحلي السعودي من ١٩٦٨م إلى ٢٠١٨م حيث بلغ ٢،٩٤٩،٤٥ مليار ريال.

^١ حسين حسين شحاتة، المرجع السابق، ص ٦٨-٨٢.

^٢ سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرومة. "متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر". مجلة الباحث. الجزائر ورقة. ع. ٧. ص. ٣١٠.

^٣ سليمان ناصر. ٢٠٠٢. تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية. (رسالة ماجستير منشورة). المطبعة العربية. غرداية، الجزائر. ص ١١٨-١١٩.

^٤ احمد محمد المصري. ١٩٩٨. إدارة البنوك التجارية والإسلامية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.



الشكل ٢،١: نمو إجمالي الناتج المحلي السعودي^١

يتم إدارة البنوك السعودية عن طريق هيئة حكومية مستقلة تدعى مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) حيث تتولى وزارة المالية مسؤولية هذه المؤسسة^٢.

٢،٤،١ تطور القطاع المصرفي السعودي

كانت الأنشطة المصرفية عند نشأة المملكة مقتصره على عدد قليل من المنازل التجارية الأجنبية، حيث يقدمون الخدمات المالية للسكان المحليين والحجاج. تم إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) في عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م)، غير أنه لم يكن هناك عملة وطنية بعد حيث يتم التعامل بالريال الفضي. حتى عام ١٩٦٠م حين أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن إصدار العملة الوطنية الورقية "الريال السعودي" التي كانت ومازالت مسؤولة عن إصداره والحفاظ على قيمته^٣. استخدمت مؤسسة النقد العربي السعودي (مؤسسة الصرافة الكعكي وبن محفوظ) كوكيل مالي لها، والذي أصبح عام ١٩٥٣م أول بنك رسمي سعودي يُعرف بالبنك الأهلي التجاري (National Commercial Bank)

بحلول عام ١٩٦٠م، شهد النظام المصرفي السعودي افتتاح ثلاثة بنوك أجنبية إضافية وبنكين محليين (بنك الرياض والبنك الوطني اللذان بدأ العمل في عامي ١٩٥٧م و١٩٥٩م على التوالي). واجه البنكان المحليان صعوبات مالية بسبب مشاكل السيولة المختلفة حيث كانت سوء الإدارة السبب الرئيسي لذلك بسبب اقتراض أعضاء مجلس إدارة كلا البنكين بشدة، مما عرض البنوك لمشاكل عجز متعددة. تم تصفية

^١ البنك الدولي. ٢٠١٩. مؤشرات التنمية العالمية.

^٢ Meyer-Reumann, R. 1995. "The banking system in Saudi Arabia". *Arab Law Quarterly*, Vol. 10. (3): pp. 207-237.

^٣ Molyneux, P., & Iqbal, M. 2016. *Banking and financial systems in the Arab world*. Springer. pp. 114

ودمج البنك الوطني مع بنك الرياض لأنه أصبح معسراً وغير قادر على تلبية مطالبات المودعين^١. في عام ١٩٦٦م، تم إصدار نظام مراقبة البنوك بموجب قانون مصرفي يتمتع بسلطات إشرافية أوسع نطاقاً جعلت البنوك تخضع لمتطلبات السيولة المختلفة وكفاية رأس المال والإفراض والإحتياطي^٢.

كانت سبعينيات القرن العشرين فترة التوسع السريع في النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية، حيث تم جذب العديد من البنوك للوصول إلى هذا القطاع بسبب الإزدهار الاقتصادي الذي نتج عن زيادة عائدات النفط. كان هناك ١٢ مصرفاً تجارياً قيد التشغيل وارتفع إجمالي عدد فروع البنوك إلى ٢٤٧ فرعاً وتغطي جميع أنحاء البلاد تقريباً^٣. ومع ذلك، فإن معظم هذه البنوك كانت بنوكاً أجنبية، الأمر الذي شجع السلطات السعودية منتصف عام ١٩٧٥م ممثلة بمؤسسة النقد العربي السعودي بتطبيق برنامج مهم لسعودة فروع المصارف الأجنبية العشرة التي كانت تعمل برؤوس أموال محدودة بهدف تحويلها إلى كيانات مصرفية قوية تتمتع بكفاية رأسمالية عالية تمكنها من تعبئة الموارد المتنامية للبلاد والمساهمة بشكل فعال في عملية التطور والتنمية وبموجب البرنامج الذي نفذ تدريجياً على مدى ٨ سنوات تمت عملية دمج وتحويل هذه الفروع إلى ٨ شركات مصرفية مساهمة مؤسسة وفقاً لنظام الشركات السعودي برؤوس أموال سعودية اجنبية مشتركة، وبموجب ترتيبات السعودية تحول البنك الاهلي الباكستاني إلى بنك الجزيرة وبنك هولندا العام إلى البنك السعودي الهولندي وبنك الاندوشين إلى البنك السعودي الفرنسي والبنك البريطاني للشرق الاوسط إلى البنك السعودي البريطاني (ساب) وبنك القاهرة إلى بنك القاهرة السعودي والبنك العربي إلى البنك العربي الوطني وبنك فرست ناشونال سيتي إلى البنك السعودي الأمريكي (سامبا) ودمج ثلاثة بنوك وهي بنك لبنان والمهجر وبنك ملي ايران والبنك المتحد لتكوين البنك السعودي التجاري المتحد. الحكومة السعودية أنشأت أيضاً خمس مؤسسات إقراض متخصصة رئيسية لتمويل قطاعات محددة، البنك السعودي للائتمان، البنك السعودي للزراعة، صناديق الاستثمار العامة، الصندوق السعودي للتنمية الصناعية، والصندوق العقاري^٤.

كانت فترة الثمانينات فترة اختبار للنظام المصرفي السعودي حيث واجه الاقتصاد السعودي حدثين رئيسيين: الأول كان الزيادة الحادة في أسعار النفط خلال الفترة ١٩٧٩م - ١٩٨١م بسبب الحرب العراقية الإيرانية حتى بلغ ٣٩ دولار للبرميل، والحدث الثاني كان الإنخفاض الحاد في أسعار النفط ١٩٨٢م - ١٩٨٦م إلى ما دون ١٠ دولار للبرميل. كان لهذه الأحداث تأثير سلبي على النظام المصرفي السعودي

^١ جاز السحيمي. ٢٠٠١. "التوحيد والمنافسة والوجود الأجنبي والاستقرار المنهجي في القطاع المصرفي السعودي". بنك التسويات الدولية.

^٢ مرجع سابق. Molyneux, P., & Iqbal, M.

^٣ جاز السحيمي. مرجع سابق.

^٤ مرجع سابق. Molyneux, P., & Iqbal, M.

بسبب تمديد الإقراض. خلال انخفاض أسعار النفط، واجهت العديد من البنوك صعوبات في استرداد القروض التي تم القيام بها دون إجراءات تقييم ورصد كافية. ونتيجة لذلك، قلت أرباح البنوك بشكل كبير وتزايدت المخصصات لخسائر القروض وشطب القروض، حيث ارتفع متوسط مخصصات القروض إلى أكثر من ١٢ في المائة من إجمالي القروض^١.

خلال الثمانينات، تم إنشاء العديد من البنوك المحلية الأخرى، بما في ذلك تحويل مؤسسة الراجحي المصرفية والاستثمارية إلى بنك (أكبر صرافة مرخصة كبنك تجاري كامل عام ١٩٨٧م)، وبعد تغير في نسب ملكية رأس المال ودخول مساهمين جدد تحول اسم الشركة المصرفية السعودية للاستثمار في عام ١٩٨٤م إلى البنك السعودي للاستثمار (المصرح به كبنك تجاري كامل مع ملكية أجنبية منخفضة إلى ٢٥ في المائة)، والبنك السعودي المتحد (تشكل بعد الاستحواذ على ثلاثة بنوك أجنبية). ساهمت هذه البنوك في إعادة هيكلة القطاع المصرفي السعودي، كما شجعت مؤسسة النقد العربي السعودي البنوك على تعزيز مراكز وأعمالها لتحسين سلامة النظام^٢. هناك تحسن كبير آخر في ذلك الوقت وهو تقديم السندات الحكومية التي ساعدت في دعم محفظة استثمارات البنوك. علاوة على ذلك، أصبحت أجهزة الصراف الآلي (ATM) وخدمات بطاقة الخصم والائتمان متاحة على نطاق واسع لتحسين جودة خدمات البنوك.

في حقبة التسعينات، واجه النظام المصرفي السعودي مشكلة أخرى بسبب اجتياح القوات العراقية للكويت واندلاع حرب الخليج الثانية. زادت عمليات سحب الودائع بنسبة ١١ في المائة من إجمالي ودائع القطاع المصرفي وتم تبديلها إلى عملات أجنبية. لذلك، قدمت مؤسسة النقد العربي السعودي السيولة بالريال السعودي، حيث ساعدت العملات الأجنبية تلك البنوك على الحفاظ على استقرار النظام المصرفي^٣. من ناحية أخرى، شهد عام ١٩٩٧م اندماج بنك القاهرة السعودي والبنك السعودي التجاري المتحد تحت مسمى البنك السعودي المتحد الذي تم تملكه بالكامل عام ١٩٩٩م من قبل البنك السعودي الأمريكي. على الرغم من تقلبات سوق النفط، تمكن النظام المصرفي السعودي من التغلب على الاضطرابات بنجاح. زادت القروض والسلفيات المحلية بنسبة ٩٠ في المائة، وتحسنت النسب الربحية بشكل مستمر.

والياً أصبحت رخص العمل في المملكة العربية السعودية تشمل ٢٦ بنك منها ١٢ بنك وطني، جميع ال ١٢ بنك مسجل ضمن قائمة أفضل ٥٠٠ علامة تجارية مصرفية في العالم لعام ٢٠١٨، وهو أكبر عدد من المصارف العربية التي دخلت ضمن اللائحة المذكورة، وبلغ مجموع قيمة العلامات التجارية في هذه المصارف حوالي ٩,٩ مليارات دولار. واحتل مصرف الراجحي المرتبة الرابعة عربياً وال ٩٣ عالمياً بقيمة

^١ مرجع سابق. Molyneux, P., & Iqbal, M.

^٢ مرجع سابق. Molyneux, P., & Iqbal, M.

^٣ مرجع سابق. Molyneux, P., & Iqbal, M.

علامته التجارية البالغة ٢,٦ مليار دولار بنهاية العام ٢٠١٧م^١. كما أن القطاع المصرفي السعودي يستحوذ على قرابة ثلث السوق الخليجية سواء من حيث الموجودات أو حقوق المساهمين. وسجل نتائج إيجابية خلال عام ٢٠١٨، حيث حقق معدل نمو بلغ ١١,٣٪ في صافي الأرباح، و ٢,١٪ ارتفاعاً في إجمالي الأصول^٢. كما نمت الودائع المصرفية بمعدل ٣,٧٪ لتبلغ نحو ١٦٧٩ مليار ريال، كما ارتفع الائتمان المصرفي بنسبة ٣,٨٪ ليبلغ نحو ١٤٨٩ مليار ريال.

^١ إدارة الدراسات والبحوث. ٢٠١٨. "القطاع المصرفي السعودي: الأول عربياً من حيث إجمالي القروض ورأس المال والثاني من حيث الموجودات". اتحاد المصارف العربية . ع. ٤٥٥.

^٢ تقرير سنوي ٢٠١٩. "تقرير نتائج البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٨". تقرير سنوي صادر عن شركة كي بي إم جي . ع. ٤٠.

الجدول ٢،١: بيانات عن البنوك السعودية بنهاية عام ٢٠١٨ مرتبة بحسب إجمالي الموجودات لكل بنك

البنك	تاريخ التأسيس	راس المال مليار ريال	إجمالي الموجودات مليار ريال	عدد الفروع في السعودية	عدد أجهزة الصراف في السعودية
البنك الأهلي	١٩٥٣	٣٠٠٠٠	٤٥٣.٣٨	٤٠١	٣,٦٦١
مصرف الراجحي	١٩٥٧	١٦.٢٥	٣٦٥	٥٥١	٥,٠٠٦
مجموعة سامبا	١٩٨٠	٢٠٠٠٠	٢٢٩.٩٣	٧٢	٥٤٠
بنك الرياض	١٩٥٧	٣٠٠٠٠	٢٢٩.٨٩	٣٤٠	٢,٥٨٨
البنك الفرنسي	١٩٧٧	١٢.٠٥	١٩٠.٢٠	٨٦	٥٥٦
البنك العربي	١٩٧٩	١٠٠٠٠	١٧٨.٢٩	١٤٠	١,٢٤٠
بنك ساب	١٩٧٨	١٥٠٠٠	١٧٤.٥٦	٧٨	٩١٠
مصرف الإنماء	٢٠٠٩	١٥٠٠٠	١٢١.٣٣	٩٠	١,٤٨٧
السعودي للاستثمار	١٩٧٦	٧.٥٠	٩٦.٠٦	٥٢	٤١٩
البنك الأول	١٩٢٦	١١.٤٣	٨٢.٠٢	٦٧	٥٥٤
بنك البلاد	٢٠٠٤	٦.٠٠	٧٣.٦٣	١١١	١,٤٨٥
بنك الجزيرة	١٩٧٥	٨.٢٠	٧٣.٠٠	٧٩	٦١٨
الإجمالي		١٨١.٤٣	٢,٢٦٧.٢٩	٢,٠٦٧	١٩,٠٦٤

٢،٤،٢ البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية

يمتلك القطاع المصرفي السعودي أكبر سوق للتمويل الإسلامي من حيث حجم الأصول. يعد مصرف الراجحي أكبر مصرف إسلامي في العالم ومقره في المملكة العربية السعودية^١. عندما أعلنت جميع البنوك السعودية عن نتائجها في نهاية عام ٢٠٠٩م، كان هناك أربعة بنوك جميع عملياتها تتم وفقاً للمبادئ الإسلامية وهي (مصرف الراجحي وبنك الجزيرة وبنك البلاد ومصرف الإنماء) وبالتالي، فإن القروض والسلف المقدمة من هذه البنوك (يطلق عليها التمويل أو الاستثمارات) تستند إلى المبادئ الإسلامية.

كشف تقرير تناول وضع المصارف الإسلامية والمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة في السعودية إن المملكة ستواصل تصدرها هذا القطاع في الشرق الأوسط خلال الفترة المقبلة، مع نمو كبير متوقع خلال السنوات القادمة للمصرفية الإسلامية التي تستحوذ على أكثر من نصف السوق السعودي حالياً. وبحسب التقرير الصادر عن "مجموعة أوكسفورد للأعمال" في عام ٢٠١٤ فإن السعودية، لديها نظام مميز يتعلق بالتأمين التكافلي، كما أنها الدولة المصدرة لأكثر عدد من السندات الإسلامية خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. ووفقاً لـ "سي إن إن" لفت التقرير إلى أن تصدر المملكة على هذا الصعيد ليس أمراً مفاجئاً، خاصة وأنها تحتضن الحرمين الشريفين المقدسين لدى المسلمين وهي تقوم بتطبيق الشريعة على كافة الصعد، واستطرد بالإشارة إلى أن المملكة تطبق نظاماً مرناً حيال المتطلبات الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية بحيث تسمح لكل مؤسسة بإجراء تقييم ذاتي عبر هيئتها الشرعية لمدى تطابق المنتج مع الشريعة، في حين أن ماليزيا مثلاً تُلزم المؤسسات بالحصول على الموافقة الشرعية من المصرف المركزي. ذكرت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، إن معدل انتشار التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية يرتفع على الرغم من المستويات العالية التي وصل إليها.

وأشارت إلى أن هذا النمو يعود إلى تنامي الطلب من قبل العملاء سواء الشركات أو الأفراد على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وبدعم من البيئة الرقابية المشجعة في ظل التنسيق الجيد بين وزارة المالية في المملكة ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية. وأوضحت أن التمويل الإسلامي ينمو بمعدل أسرع من الصيرفة التقليدية بالمملكة، كما أن السوق مفتوح للمستثمرين العالميين، إذ تسعى الحكومة إلى تنويع اقتصادها حتى لا ينحصر على النفط. وأفادت أن معدل انتشار التمويل الإسلامي يساهم في زيادة ربحية البنوك نظراً لنظام التمويل في البنوك الإسلامية الذي لا يعتمد فيه المودعون على الفوائد. وأشارت إلى أن حجم التمويل الإسلامي في المملكة هو الأعلى في العالم، متوقعا أن يزيد معدل انتشاره في السعودية ليمثل ٨٠٪ من إجمالي القروض خلال مدة تتراوح بين عام و١٨ شهراً، مقارنة بنحو

^١ Ghazali, M. 2008. *The bank-specific and macroeconomic determinants of Islamic bank profitability: Some international evidence*. (Bachelor Thesis). University of Malaya.

٧٧٪ خلال عام ٢٠١٨، نظرا لتزايد الطلب من قبل الشركات والأفراد على تلك التمويلات. وأوضحت أن إجمالي حجم التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية وصل إلى ٢٩٩ مليار دولار في مارس ٢٠١٩، لتتفوق بذلك على ماليزيا التي احتلت المركز الثاني عند ١٣٤ مليار دولار.

٣،٤،٢ أبرز الأحداث المؤثرة على الاقتصاد الدولي والسعودي في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨

كان أهم ملمح اقتصادي للعام ٢٠٠٩ هو استمرار الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي الكبير، وإذا كان العالم انفعَلَ بسبب قوة الأزمة التي انفجرت في سبتمبر ٢٠٠٨، وأعتبرت الأسوأ من نوعها منذ الكساد الكبير سنة ١٩٢٩م، والتي بدأت أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، فإن آثارها استدامت بشكل مزمن في العام ٢٠٠٩. لقد شكل إعلان جنرال موتورز الأمريكية إفلاسها في شهر يونيو أحد أبرز تداعيات الأزمة الاقتصادية، تلتها إغلاق سبعة بنوك أمريكية جديدة، ليصبح عدد البنوك المنهارة في أكبر اقتصاد في العالم في العام ١٤٠ بنكا. ويعد عام ٢٠٠٩ قياسيا في إغلاق البنوك في الاقتصاد الأمريكي، وايضا في افلاس مصدري السندات او تخلفهم عن سداد المستحقات الواجبة. وقبل نهاية العام، ذكرت واحدة من مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية الرئيسية ان حجم عمليات الافلاس والتخلف عن السداد في قطاع الشركات المصدرة للسندات في العالم هذا العام غير مسبوق منذ نحو ثلاثة عقود من الزمن. ظهرت أزمة الديون السيادية الأوروبية بعد مخاوف كبيرة من قدرة بعض دول أوروبية مثل إيطاليا وإيرلندا والبرتغال وإسبانيا واليونان على سداد ديونها، وهذه الديون الضخمة شكلت رعباً للبنوك مما ساهم بدوره في انهيار الاقتصاد الأوروبي.

ادارة اسواق منطقة الشرق الأوسط للمخاطر لا تختلف عن بقية أسواق دول العالم، بل ربما يكون حالها أقل صحة. فالأشياء أسواق ناشئة كانت بحاجة لعدد أكبر من الأدوات والمشتقات المالية غير التقليدية. وعلى ذكر دول الخليج العربي فقد بدأ العام باختيار في أسعار النفط ليصل سعر البرميل الى حوالي ٣٠ دولار، بعدما كان وصل الى نحو ١٥٠ دولارا في يوليو ٢٠٠٨. فالدول النفطية تأثرت بتراجع العائدات وتدهور أسواقها المالية، واضطرار حكوماتها لضخ أموال كثيرة في مشروعات عامة للحفاظ على النشاط الاقتصادي. ولقد سجل حجم الواردات السعودية عام ٢٠٠٩، أكبر انخفاض له منذ ١٥ عاماً لأن ظروف التباطؤ الاقتصادي أشاعت الحذر في صفوف المستوردين والمستهلكين، وقوت نزعة القطاع التجاري إلى تجنب المخاطر المرتفعة. وكما بدأ العام باضطراب الأسواق المالية، انتهى بحزمة بسبب إعلان حكومة إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة تأجيل سداد شركة «دبي العالمية»، ومن ثم انهار سوق دبي العقاري؛ وهو ما أدى إلى توقف الشركات الكبرى المملوكة للدولة عن سداد ديون مستحقة عليها بمليارات

الدولارات، ودفعت الأزمة المالية كذلك الشركات والمصارف الإماراتية للاستغناء عن عشرات الآلاف من الموظفين الذين تعثروا في سداد الديون المستحقة عليهم للبنوك والسيارات والعقارات، وبلغت ذروة الأزمة في تعثر حكومة دبي عن سداد ديون مستحقة عليها بحوالي ٩٠ مليار دولار. في القطاع المصرفي السعودي تم تأسيس آخر بنك سعودي في أواخر عام ٢٠٠٨م، وهو مصرف الإنماء (بنك إسلامي) والذي بدأ في العام ٢٠٠٩ بممارسة أعماله بشكل تام. كما نجح بنك الجزيرة في تحويل جميع عملياته وأنشطته بالكامل لما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

بطء نمو الاقتصاد الأمريكي في ٢٠١٠ نتج عنه انخفاض حاد في قيمة الدولار الأمريكي وتدخلت السلطات في أسواق العملات في جميع الدول، من اليابان إلى كوريا الجنوبية إلى تايلاند والبرازيل للحفاظ على عملاتها. وفي الدول الأوروبية تبنت الحكومات خطط تقشف لتقليص الدين العام. في الاقتصاد الخليجي انخفض سعر الفائدة بين مصارف الإمارات العربية المتحدة بعد قبول خطة إعادة هيكلة الديون لشراء شركة دبي العالمية. رغم أن التباطؤ لا يزال سائدا في قطاع العقارات في البلاد وبخاصة في دبي. أما في مملكة البحرين، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق، كذلك نما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للمملكة العربية السعودية بسبب انتعاش أسعار النفط وحجم إنتاج النفط في البلاد فقد نما القطاع النفطي بنسبة ٤٤٪. بينما بلغت نسبة النمو في القطاع غير النفطي ١٣,٥٪ خلال الفترة، وحقق الاقتصاد السعودي اندماجاً متزايداً في الاقتصاد العالمي، حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية في السلع إلى إجمالي الناتج المحلي ما يقرب من ٨٠٪.

يعتبر عام ٢٠١١ الأسوأ اقتصادياً منذ الكساد العظيم في بداية القرن الماضي، فبعد عام من الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ بدأت اقتصاديات بعض الدول تعود تدريجياً إلى طبيعتها، خصوصاً بعد الإجراءات الجماعية التي تم اتخاذها على المستوى العالمي ومن قبل المنظمات الدولية، كصندوق النقد الدولي. وللأسف، فإن الكثير من التوقعات المتفائلة في ذلك الوقت لم تتحقق، بل ازداد الأمر سوءاً مع انضمام بلدان منطقة اليورو لدائرة الخطر لتتراكم الديون وتبلغ مستويات قياسية فاقت قدرة الكثير من البلدان على السداد. فقد تفاقمت مشكلة الديون الأوروبية التي انتقلت من اليونان إلى أيرلندا والبرتغال وأصابت كلا من إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وبريطانيا، وتسببت في خفض التصنيف الائتماني لدول وبنوك أوروبية، مما كان له تداعيات سلبية على الاقتصاد الدولي خاصة الاقتصاد الأمريكي والصيني.

عام ٢٠١١ تميز بالأحداث السياسية التي طغت على العالم العربي، حدثت تغيرات سياسية كبيرة في عدة دول عربية أهمها أحداث المظاهرات والثورات العربية في تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا. واستمرت أسعار البترول فوق المائة دولار للبرميل طوال العام بسبب تراجع الإنتاج الليبي ونقص الإنتاج السوري

واليميني، إلى جانب استمرار الطلب العالمي. وزادت معدلات التضخم دولياً لتنتقل آثارها للمنطقة العربية بسبب استيراد الجانب الأكبر من الغذاء والسلع. في السعودية بلغ معدل التضخم قرابة ٥٪ وقد ارتفع التمويل المصرفي بالعام الماضي قرابة ٤٪ للقطاع الخاص و٨٪ للأفراد.

في العام ٢٠١٢ استمرت الأحداث الاقتصادية السيئة للدول الأوروبية وكذلك التغيرات السياسية في الدول العربية ملقبة بظلالها على المنطقة، في المملكة العربية السعودية حققت الودائع المصرفية رقماً قياسياً جديداً في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٢، حيث بلغت ٣,٠ تريليون دولار. رفعت المصارف السعودية مستويات الدخل الصافي بنسبة ١٢,٤٪ لتصل إلى ١٠,٤ مليار دولار، وقد دفعت زيادة الإقراض بنسبة القروض إلى الودائع إلى أعلى مستويات لها خلال ثلاث سنوات تقريباً، بما يعادل ٨٣,٢٪ في نهاية شهر أغسطس.

واصل الاقتصاد السعودي النمو عام ٢٠١٣، وبلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ٣,٨ بالمائة. ورغم ذلك، ومن حيث الأرقام الفعلية والأسعار الجارية، يبقى معدل النمو الاقتصادي أدنى مقارنةً بعام ٢٠١٢ بسبب انخفاض طفيف في أسعار النفط وفي إنتاجه حيث بدأت مرحلة جديدة من ثورة "النفط الصخري" في أمريكا بتصدير مشتقاته، تمهيداً لتحول إستراتيجي في صناعة المشتقات النفطية وتسويقها، وعبرت منظمة "أوبك" عن قلقها من ارتفاع إنتاج النفط الصخري الذي يهدد مستقبل الطلب على النفط الخام، غير أن الانكماش في قطاع النفط السعودي عوضته القطاعات الأخرى غير النفطية، التي نمت بحوالي ٥٪. فقد حافظ القطاع الخاص على مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي. دفعت رغبة الشركات في الإقراض على مسار يتجاوز ١٠٪ للعام الثالث على التوالي، مما دفع بإجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الخاص إلى مستوى ١,٠٨ تريليون ريال (٢٨٧ مليار دولار) مسجلاً نمواً بمعدل ١٢,١٪ على أساس سنوي. ويستمر الارتفاع مدفوعاً بوفرة السيولة المحلية لدى البنوك السعودية ونمو النشاطات الاقتصادية. وبناء عليه، فإن الاحتياطات الفائضة غير المستخدمة لدى البنوك السعودية والتي تُحفظ لدى مؤسسة النقد العربي السعودي تراجعت من مستوى ١٢٨ مليار ريال (٣٤ مليار دولار) بنهاية عام ٢٠١٢ إلى ٩٦ مليار ريال (٢٦ مليار دولار) في عام ٢٠١٣؛ مما يظهر زيادة مساهمة البنوك في ترتيبات تمويل المشاريع الكبيرة. وأدى نمو حجم الائتمان لتعزيز النتائج النهائية للبنوك السعودية، التي تمكنت من تسجيل نمو بمعدل ٧,٦٪ على أساس سنوي في أرباحها، وواصلت الحكومة انتهاز سياسة زيادة ودائعها لدى مؤسسة النقد العربي السعودي التي بلغت ١,٦٤ تريليون ريال (٤٣٨ مليار دولار).

على مدى العام ٢٠١٤، طغت الصراعات والحروب وعدم الاستقرار، على الأحداث التي عمت العالم العربي في سوريا وليبيا والعراق واليمن، ففي اليمن (التي تشترك مع السعودية بحدود برية طولها ١٢٨٠

كيلومتر) زاد الاقتتال والفوضى السياسية وعجزت جهود الأمم المتحدة في التوصل الى اتفاق بين أطراف الصراع حتى سيطر الحوثيين على العاصمة صنعاء وانهارت الحكومة المركزية. حدث هبوط حاد لأسعار النفط العالمية، التي هبطت لـ ٥٣ دولاراً للبرميل، وهو ما يمثل أدنى سعر منذ خمسة أعوام ونصف. لم تشهد أسواق العقار السعودي ركوداً شبيهاً بما حدث منذ مطلع ٢٠١٤م، حيث بلغ نسبة هبوط الأسعار في بعض العقارات البعيدة عن الأحياء السكنية ما يقارب ٥٠٪. واصلت سوق الأسهم السعودية تراجعها إلى مستويات قياسية، لم تصل إليها منذ ٢٠١١، حيث هبط المؤشر يوم ١٦ ديسمبر إلى ٧٣٣٠ نقطة وهو أقل هبوط منذ مايو ٢٠١٣م. من جهة أخرى، تراجع الدين العام السعودي إلى أدنى مستوياته بمبلغ ٤٤,٣ مليار ريال يمثل ١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مقارنة بديون الدول الأخرى يعتبر رقم منخفض. حقق الاكتتاب في ٢٥٪ من أسهم البنك الأهلي التجاري رقماً قياسياً هو الأضخم في الشرق الأوسط في حجم المبالغ التي جمعها من الأفراد فقط، دون مشاركة الصناديق والمؤسسات، مع إغلاق الاكتتاب بعد أن جمع ٢١٦ مليار ريال بنسبة تغطية الإكتتاب ٢٣٠,١٪.

أعاد العام ٢٠١٥ شبح الأزمة المالية للواجهة من جديد، على الرغم من الجهود الحثيثة التي قامت بها الحكومات خلال السنوات الماضية، في ظل التراجعات الكبيرة لأسعار النفط. وترافق هبوط أسعار النفط مع تراجع الطلب العالمي على الخام، وخاصة في الصين، التي أصبحت مركزاً صناعياً رئيسياً في العام وأحد محركات النمو الاقتصادي العالمي ولكن النمو الاقتصادي فيها تراجع لأقل من ٧٪. كما تعتبر خطوة رفع الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية من الأحداث الهامة خلال ٢٠١٥، خاصة وأنها تؤسس لما بعدها، وتعتبر الأولى منذ نحو ١٠ سنوات. في أوروبا شهدت أعنف أزمتها خلال ٢٠١٥، مع اندلاع أزمة الديون اليونانية ومواجهتها مصيراً مظلماً لولا تدخل البنك المركزي الأوروبي، وهيمن التدفق الهائل للاجئين الفارين من مناطق القتال في سوريا والدول المجاورة على عناوين الأخبار. وفي السعودية عسكرياً بدأ تنفيذ ضربات جوية على الحوثيين في مارس ٢٠١٥. كان قرار فتح السوق السعودية أمام المستثمرين الأجانب الحدث الأبرز اقتصادياً، بالإضافة إلى تعديل أسعار الوقود.

عصفت أحداث عديدة بالاقتصاد العالمي في ٢٠١٦، إذ شكل ١٥ يناير أسوأ بداية عام في تاريخ "وول ستريت"، مع خسارة مؤشرات السوق أكثر من ٩٪ في ١٠ أيام فقط من التداول. وبعدها بأيام، هبطت أسعار النفط تحت ٣٠ دولاراً للبرميل لأول مرة في ١٣ عاماً، مما ألحق خسائر كبيرة بشركات الطاقة وأدى إلى استمرار هبوط بورصات الدول المصدرة للنفط، وتعتبر دول الخليج العربي من أكثر الدول المتأثرة من تراجع أسعار النفط، إذ ذكر تقرير صادر عن البنك الدولي حول آخر المستجدات الاقتصادية بمنطقة الخليج، تراجع معدل النمو الاقتصادي في المنطقة بدرجة ملحوظة بسبب هبوط أسعار النفط وتزايد العرض العالمي منه الناتج عن ارتفاع إنتاج النفط في الولايات المتحدة وتمكن العراق والبرازيل من زيادة

إنتاجهما ، وتشير أحدث تقديرات للبنك الدولي إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الكلي لدول الخليج إلى ٠,٨٪ هذا العام مقارنة مع ٢٪ في العام الماضي. تصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي Brexit، أعقبه خسارة قوية للجنه الإستراتيجي، مع انهيار أسواق الأسهم العالمية لأسابيع، مقابل قفزات في أسعار السندات والذهب. كذلك فوز الرئيس دونالد ترمب بالانتخابات الأمريكية أدى إلى انهيار الأسواق والدولار مقابل تحقيق الذهب مكاسب خلال ساعات قليلة، تلتها ارتفاعات في قيمة الأسهم استمرت لأسابيع عديدة، وفي شهر ديسمبر قرر الاحتياطي الفيدرالي رفع الفائدة لأول مرة في ١٢ شهراً، محدثاً قفزة في الدولار وتراجعاً حاداً في أسواق الأسهم والذهب.

كما تم الإعلان عن رؤية "السعودية ٢٠٣٠" في المملكة العربية السعودية، وهي خطة لمرحلة اقتصاد ما بعد النفط، ركزت على عدة نقاط أهمها تحويل صندوق الاستثمارات العامة السعودي إلى صندوق سيادي وزيادة نسبة الصادرات غير النفطية من ١٦٪ من الناتج المحلي إلى ٥٠٪، وطرح ٥٪ من شركة النفط الوطنية "أرامكو" للاكتتاب العام وتخصيص عائدات الطرح لتمويل الصندوق السيادي السعودي. عانى النظام المصرفي في العام ٢٠١٦ من انخفاض الودائع مما تسبب في انخفاض السيولة لدى البنوك ودفع معدلات الفائدة بين البنوك للإرتفاع. مما جعل مؤسسة النقد العربي السعودي تتدخل لدعم استقرار السوق المالية المحلية وتضخ نحو ٢٠ مليار ريال (٥,٣٣ مليار دولار) كودائع زمنية في القطاع المصرفي نيابة عن جهات حكومية.

في عام ٢٠١٧، سجل صندوق النقد الدولي تحسناً في النمو الاقتصادي على المستوى العالمي. تكبدت المملكة العربية السعودية عجزاً في الميزانية يقدر بـ ٨,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، والذي تم تمويله من مبيعات السندات وسحب الاحتياطيات. وخفضت الإنفاق الرأسمالي والإعانات على الكهرباء والمياه والمنتجات البترولية، وفرضت تطبيق الرسوم على المقيمين بقيمة ١٠٠ ريال شهرياً للمقيم لتصل لـ ٤٠٠ ريال في ٢٠١٨. بالمقابل أصدرت الحكومة السعودية قرارات وإصلاحات عدة لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتطبيق رؤية ٢٠٣٠، فقامت بإطلاق عدة مشاريع سياحية واقتصادية ضخمة كمشروع القدية وجدة داوون تاون ومدينة نيوم والتي من المخطط أن تصبح بين أهم المدن الاقتصادية والتقنية في العالم، كما تم إطلاق برنامج حساب المواطن الذي يهدف إلى تقديم الدعم المادي للمواطنين السعوديين بهدف تعويضهم عن رفع أسعار الطاقة. فيما يتعلق بأرقام القطاع المصرفي السعودي فقد ارتفعت صافي الأرباح المجمعة للبنوك بزيادة ٨,٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٦. الودائع ارتفعت بنسبة طفيفة لم تتجاوز ٠,١٨٪ وانخفضت القروض المقدمة للقطاع الخاص بنسبة ١٪. وفي منتصف العام أعلنت كل من السعودية، ومصر، والإمارات، والبحرين، مقاطعة سياسية واقتصادية لدولة قطر مما أثر على اقتصاد المنطقة.

أبرز عنوان ارتبط بالاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١٨ هو (الحرب التجارية) بين أكبر اقتصادين في العالم الولايات المتحدة الأمريكية والصين. تعافى الاقتصاد السعودي في عام ٢٠١٨ من انكماش طفيف في عام ٢٠١٧، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع إنتاج النفط، فقد وصل إنتاج النفط السعودي إلى ١٠,٤ مليون برميل يوميا في يونيو ٢٠١٨، وهو أعلى مستوى له منذ ديسمبر ٢٠١٦ قبل اتفاق منظمة أوبك والبلدان المنتجة من خارجها على تخفيض الإنتاج. وقد ساعد انتعاش أسعار النفط الى مزيد من التخفيض لعجز الموازنة العامة في ٢٠١٨ إلى ٤,١٪ من إجمالي الناتج المحلي. وسجل القطاع المصرفي نتائج إيجابية حيث حقق معدل نمو بلغ ١١,٣٪ في صافي الأرباح، و٢,١٪ ارتفاعا في إجمالي الأصول. دخل تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT)، للمرة الأولى في السعودية والإمارات، حيز التنفيذ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ بنسبة ٥٪، وتسبب فرض الضريبة في خفض القدرة الشرائية لدى المستهلكين .

٢,٥ مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

هناك العديد من الفروقات وأوجه التباين بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ومن هذه الأوجه ما يلي:

٢,٥,١ من ناحية المفاهيم والأسس وطبيعة التعامل

كانت نشأة البنوك التقليدية و ظهورها نزعاً فردية نحو الاتجار بالأموال وتحقيق الثراء من خلالها، حيث أعتبرت النقود سلعة يتم الإتجار فيها وتحقيق الربح من خلال الفرق بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة، وكانت نشأة البنوك الإسلامية كبديل إسلامي للتعامل المصرفي القائم على نظام الفائدة ولتطبيق المبادئ الاقتصادية في الفكر الإسلامي وهي تبني على أساس عقائدي مؤداه أن المال مال الله يجب تداوله فيما أحل الله^١. كما يختلف البنك الإسلامي عن البنك التقليدي في مجالات عديدة وفيما يلي أهم أوجه هذه الاختلافات^٢.

- يقوم البنك الإسلامي على أسس عقدية، بينما يقوم البنك التقليدي على أسس مادية.
- يقوم البنك الإسلامي على أساس اجتماعي، بينما يقوم البنك التقليدي على أساس تحقيق أقصى ربحية ممكنة.
- تتعامل البنوك الإسلامية في مجال الحلال والطيبات بينما لا تلتزم البنوك التقليدية بذلك بل تركز على الربحية.

^١ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص ٩٦ .

^٢ حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص ٣٩-٣٤ .

- تعتمد المصارف الإسلامية على نظم المشاركة في الربح والخسارة وتفاعل المال مع العمل بينما تعتمد البنوك التقليدية على الاقتراض والإقراض الربوي.
- تهتم المصارف الإسلامية بالتعامل مع أصحاب المهن والحرف وصغار التجار والصناع بنظم الاستثمار والتمويل الإسلامية المختلفة، بينما تعتمد البنوك التقليدية بالتعامل معهم بنظم القروض بفائدة.
- يؤدي عدم تعامل المصارف الإسلامية بالفائدة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج بينما تتعامل البنوك التقليدية بالفائدة، الذي يؤدي إلى تضخيم التكاليف وارتفاع الأسعار.

٢،٥،٢ من ناحية الموارد والاستخدامات

١- مقارنة بين مصادر الأموال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية:

المقارنة من حيث المصادر الداخلية:

تكمن الفروق الجوهرية بين بنود المصادر الداخلية في كلا البنكين في مصدر الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة، إذ نجد أن هذين البندين في البنك التقليدي مصدرهما الرئيسي هو الفوائد الربوية، بينما في البنك الإسلامي نجد مصدرهما الأرباح الناتجة عن الاستثمار في المعاملات بالصيغ الشرعية وأجور الخدمات المصرفية.

المقارنة من حيث المصادر الخارجية:

يتجلى الخلاف في هيكلية الودائع فبالنسبة لبند الودائع لأجل وودائع التوفير تمثل في البنك التقليدي قروضاً والتزامات عليه يردها مع فوائدها في الموعد أو عند الطلب بينما لا وجود لهذا البند في ميزانية البنك الإسلامي، ولكن يوجد بدلاً منه ودائع المضاربة بين البنك وأرباب المال، ولا يلتزم البنك الإسلامي بفوائد محددة لهذه الودائع^١.

٢- مقارنة بين استخدامات الأموال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية:

مقارنة بين الأرصدة النقدية الحاضرة في البنكين:

تكمن نقطة الاختلاف في بند الأرصدة لدى البنك المركزي أي النسبة المفروضة كاحتياطي نقدي على الودائع، حيث يرى الباحثون بضرورة اختلاف هذه النسبة في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية، وذلك لأن العلاقة بين المودع والبنك الإسلامي ليست علاقة مقرض ومقترض كما هو الحال في البنوك التقليدية وإنما علاقة المضارب (البنك الإسلامي)

^١ اشوقي بورقية، مرجع سابق، ص ١٣٠.

ورب المال (المودع)، توزع الأرباح بينهم بالنسبة المتفق عليها دون تعد أو تقصير من البنك وبالتالي فالعلاقة هي علاقة مشاركة ومتاجرة^١.

مقارنة بين الأصول المتداولة في البنكين:

تكمن نقطة الاختلاف الأساسية في مكونات محفظة الأوراق المالية في البنكين ففي البنك التقليدي تتكون هذه المحفظة من الأسهم بنوعها العادية والممتازة وكذلك السندات ذات الفائدة الثابتة والمحددة مسبقاً، بينما تتكون محفظة الأوراق المالية في البنك الإسلامي من الأسهم العادية فقط، وذلك لعدم شرعية الأسهم الممتازة والسندات بالإضافة إلى غياب بند الأوراق التجارية المخصومة والذي يعد من الربا الحرام، أما بالنسبة لبند القروض والسلفيات فلا وجود له في البنوك الإسلامية ويحل محله بند القروض الحسنة وصيغ التمويل والاستثمار والمتمثلة في المرابحة والمضاربة والمشاركة والى غير ذلك من صيغ التمويل^٢.

مقارنة بين الأصول الثابتة في البنكين:

يتفق كلا البنكين في بنود الأصول الثابتة من أراضي ومباني، وكذلك فيما يخص مصاريف التأسيس^٣. يلخص الجدول التالي أهم الفروقات بين البنوك التقليدية والإسلامية.

الجدول ٢، ٢: أهم الفروقات بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

عنصر المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
النشأة	نزعة فردية مادية للالتجار في النقود وتعظيم الثروة.	أصل شرعي لتطهير العمل المصرفي من الفوائد الربوية والمخالفات الشرعية.
المفهوم	أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي وعمله الأساسي والذي يمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشراؤها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان.	مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغرم بالغنم للالتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية.
طبيعة الدور	مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين / المودعين والمستثمرين.	لا يتسم دوره بجمادية الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية الوساطة المالية بأدوات

^١ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص ١٣٢

^٢ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص ١٣٣

^٣ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص ١٣٣

استثمارية يكون فيها بائعاً ومشترياً وشريكاً.		
يقوم على أساس القاعدة الإقراضية بسعر فائدة.	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقاً لمبدأ الربح والخسارة.	أساس التمويل
- صاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن والخراج بالضمان. - صاحب حساب استثماري فهو رب مال مشتري، بائع، مؤجر، مستأجر في جميع أنواع البيوع الحلال، مشارك.	- مُودع ومُدخر فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدّين وكلاهما على أساس الفائدة - مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات.	صفة المتعامل معه
يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وتمتلك البضائع وشراء العقارات والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية	- يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة. - يحظر عليه شراء عقارات غير التي يحتاج إليها لممارسة أعماله. - يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من البنك المركزي.	المحظور والحائز
يستطيع إصدار صكوك استثمارية عامة وخاصة بمشروع أو قطاع معين.	يستطيع إصدار أسهم ممتازة.	الموارد المالية الذاتية
حساب الاستثمار على قواعد المضاربة المطلقة أو المقيدة والوكالات في الاستثمار المطلقة أو المقيدة.	الودائع والقروض على أساس الفائدة.	الموارد المالية الخارجية
الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها.	الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة.	استخدامات الأموال
- مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال.	يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة.	الوظيفة الرئيسية

<p>- كما يكون ربّ مال وأصحاب العمل (المستثمرون) هم المضارب في ممارسته لنشاطه.</p>		
<p>الادخار تأجيل إنفاق عاجل إلى أجل فهو عملية سلوكية لذلك يبحث البنك الإسلامي عن الأموال لدى جميع الأفراد أغنياء وفقراء ويهتم بتنمية الوعي الادخاري لدى الجميع تحقيقاً لدوافعهم الخاصة.</p>	<p>طبقاً للنظرية الوضعية الادخار هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك لذلك يبحث البنك التقليدي عن الأموال لدى الأغنياء على حساب تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عموماً.</p>	<p>الادخار وتنمية الوعي الادخاري</p>
<p>يعتمد على استثمار الأموال والاتجار بها وفق الصيغ والأدوات الشرعية.</p>	<p>يعتمد على الإقراض فقط وفق سعر الفائدة لتحقيق العائدات.</p>	<p>المتاجرة على الملكية</p>
<p>يتحقق بأسبابه الشرعية من : المال - العمل - الضمان - وفق المعايير الشرعية.</p>	<p>يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدنية في عمليات البنك.</p>	<p>الربح</p>
<p>يتحملها البنك إذا كان رب المال في المضاربة ويقدر رأس المال دائماً في المشاركات.</p>	<p>يتحملها المقترض وحدة حتى ولو كانت لأسباب لا دخل له فيها.</p>	<p>الخسارة</p>
<p>الأهمية النسبية لشخصية المتعامل أكثر. الاهتمام بالقدرة الإنتاجية وطبيعة أعماله ونشاطاته التي يقوم بها وآليتها في الممارسة العملية أكثر.</p>	<p>- الأهمية النسبية للضمانات أكثر. - الاهتمام برأس المال والقدرة الإنتاجية أقل.</p>	<p>عناصر منح الائتمان</p>
<p>ثلاثة أنواع من الرقابة: الرقابة الشرعية، ومن قبل الجمعية العمومية ومراقب الحسابات، والسلطات النقدية.</p>	<p>نوعان من الرقابة: من قبل الجمعية العمومية ومراقب الحسابات والسلطات النقدية.</p>	<p>الرقابة</p>
<p>أحد الركائز في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي ولتحقيق التكافل الاجتماعي فهو أحد المزايا التنافسية القوية.</p>	<p>لا مكان له فيه.</p>	<p>صندوق الزكاة</p>
<p>من أهم محددات آلية العمل وممارسة النشاط.</p>	<p>ليس لها مكان فيه وإن حصل بعض التوافق فهو جزئي.</p>	<p>مقاصد الشريعة وأولوياتها</p>

٢،٦ تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام النسب المالية

نستعرض في هذا المطلب مفهوم تقييم الأداء المالي وأركانه وأهم المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك.

٢،٦،١ مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي للبنوك

أ- مفهوم تقييم الأداء المالي وأركانه

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي نذكر منها:

التعريف الأول: تقييم الأداء المالي هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية^١.

التعريف الثاني: يقصد بتقييم الأداء المالي تلك العمليات التي تقيس الأداء أو تقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقاً، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقاً لقياس الأداء الفعلي، وأسلوب لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط، لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجه الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهذا الأداء من قبل^٢.

ويمكن القول أن عملية تقييم الأداء تركز على الأركان الأساسية الآتية :

- وجود أهداف محددة مسبقاً: من المؤكد أن عملية تقييم الأداء لا توجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقاً.
- قياس الأداء الفعلي: ويتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالإعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات^٣.
- مقارنة الأداء الفعلي بالأهداف: يتم مقارنة الأداء المحقق بالأهداف لتحديد الانحرافات سواء كانت الإيجابية أم السلبية، ولتتمكن الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل إتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها^٤.

^١ فهد نصر حمود. ٢٠٠٩. اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

^٢ شوقي بوقبة. ٢٠١٠. عرض كتاب مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية. جدة: مجلة دراسات اقتصادية إسلامية المعهد الإسلامي

للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة. مجلد ١٦. عدد ٢. ص. ٦.

^٣ محمد سويلم. ١٩٩٨. إدارة المصارف التقليدية والإسلامية (مدخل مقارنة). مصر: جامعة المنصورة.

^٤ نفس المرجع السابق

- إتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات: إن إتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على المعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط^١.

٢،٦،٢ أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك

يعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنك وموقف الأموال المتاحة للتوظيف، فضلاً عن ملاءة رأس المال والربحية في هذه البنوك^٢.

أ- النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

المعلوم أن هناك عدداً كبيراً من المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي في البنوك، من أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعاً:

١- مؤشرات السيولة Liquidity Ratios: تتمثل مؤشرات السيولة في تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة المصرفية والمودعين والملاك والمقرضين. إذ يتوجب على البنوك توفير جزء من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة أي سحب نقدي كبير من قبل المودعين قد يعجز المصرف عن مواجهته^٣، وهناك عدة نسب للسيولة منها^٤:

- نسبة الرصيد النقدي = ((النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + أرصدة سائلة أخرى) / إجمالي الودائع) × ١٠٠
- نسبة الإحتياطي النقدي = (النقد لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع) × ١٠٠.
- نسبة القروض إلى الودائع = (القروض / إجمالي الودائع) × ١٠٠.
- نسبة السيولة العامة = ((ودائع البنك لدى البنك المركزي + نقود حاضرة لديه + أصول أخرى عالية السيولة) / الودائع) × ١٠٠.

^١ نفس المرجع السابق

^٢ زياد سليم رمضان ومحفوظ جودة. ٢٠٠٣. الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. عمان الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

^٣ صلاح الدين حسن السيسى. ١٩٩٧. الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر. بيروت لبنان: دار الوسام للطباعة والنشر والتوزيع.

^٤ محمد إبراهيم عبد الرحيم. ٢٠١٥. اقتصاديات النقود والبنك. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

٢- مؤشرات الربحية Profitability Ratios: تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي

للمؤسسات والبنوك إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية،
ومن دون الربحية لا تستطيع المنشآت جذب أي مستثمر. ونذكر أهمها^١

- نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية = (صافي الدخل / حقوق الملكية) × ١٠٠.
- نسبة العائد على متوسط الأصول = (صافي الدخل / متوسط إجمالي الأصول) × ١٠٠.

- نسبة هامش الربح الصافي = (صافي الدخل / إجمالي الإيرادات) × ١٠٠.
- نسبة منفعة الأصول = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول المولدة للدخل) × ١٠٠.

٣- مؤشرات النشاط وتوظيف الأموال Activity Ratios: تشير هذه النسب إلى مدى

كفاءة إدارة البنك في استغلال وتشغيل الموارد لديه، وهي معدلات تؤثر في ربحية البنك
وسيوصلته، أو بعبارة أخرى تقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة البنك في توظيف الأموال
المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليها، ومن بين هذه النسب ما يلي^٢:

- نسبة توظيف الموارد = (الاستثمارات / (حقوق الملكية + الودائع)) × ١٠٠.
- نسبة توظيف الودائع = (القروض / الودائع) × ١٠٠.

٤- مؤشرات الملاءة المالية وكفاية رأس المال Financial solvency indicators: تعرف

كفاية رأس المال بمدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف
عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وذلك عن طريق حقوق الملكية المتاحة
لأصحاب البنك، وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى هذه النسب على أنها قياس لمدى
كفاية رأس المال. نذكر منها^٣

- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = (حقوق الملكية / إجمالي الأصول) × ١٠٠.
- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة = (حقوق الملكية / الأصول الخطرة) × ١٠٠.

ب- النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية

أما فيما يخص المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك الإسلامية فلعل أهمها ما يلي:

^١ دريد كامل آل شبيب. مرجع سابق. ص. ٨٨-٩٦

^٢ دريد كامل آل شبيب. مرجع سابق. ص. ٩٦

^٣ نفس المرجع السابق. ص. ١٤١

١- المؤشرات المتعلقة بكفاءة إدارة السيولة: ومنها^١

- نسبة الرصيد النقدي = ((أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة) / إجمالي الودائع) × ١٠٠ .

- نسبة الرصيد القانوني = (أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع) × ١٠٠ .

- نسبة السيولة العامة = ((النقدية + الأرصدة لدى المصارف الأخرى + استثمارات قصيرة الأجل) / الودائع وما في حكمها) × ١٠٠ .

٢- المؤشرات المتعلقة بكفاءة إدارة الربحية: نذكر منها^٢

- نسبة العائد على الموجودات = (صافي الدخل / إجمالي الموجودات) × ١٠٠ .

- نسبة المصروفات إلى الإيرادات = (المصروفات / الإيرادات) × ١٠٠ .

- معدل العائد إلى الموارد = (صافي الدخل / الموارد) × ١٠٠ .

- معدل العائد على حقوق الملكية = (صافي الدخل / حقوق الملكية) × ١٠٠ .

٣- المؤشرات المتعلقة بتوظيف وتشغيل الأموال: أهمها^٣

- معدل توظيف الموارد = (الاستثمار / الموارد المتاحة) × ١٠٠ .

- معدل توظيف الودائع = (التمويل / مجموع الودائع) × ١٠٠ .

٤- المؤشرات المتعلقة بكفاءة إدارة المخاطر: ومنها^٤

- نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات = (حقوق المساهمين / الموجودات) × ١٠٠ .

- نسبة الموجودات الاستثمارية إلى الموجودات = (الموجودات الاستثمارية / الموجودات) × ١٠٠ .

نلاحظ أنه لا يوجد اختلاف في المؤشرات المالية المستخدمة في قياس الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وإنما يكمن الاختلاف في تكوين البند أو طبيعته حيث نجد مثلاً أن الاستثمارات في البنوك الإسلامية عبارة عن مشاركات ومضاربات ومساهمات في مشاريع أما الاستثمارات في البنوك التقليدية فنجدها عبارة عن قروض واستثمارات في الأوراق التجارية والأوراق المالية.

^١ محمد احمد الحضري. ١٩٩٥. البنوك الإسلامية. القاهرة: دار اترك للنشر والتوزيع. ط ١. ص ٢٣٠

^٢ شوقي بورقية. عرض كتاب مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية. مرجع سابق

^٣ محمد عبد الحليم عمر. ٢٠٠٥. "معايير تقويم المصارف الإسلامية". الملتقى العلمي السابع. الجزائر: كلية الدراسات الإسلامية. جامعة الجزائر. ص. ١١-١٢ .

^٤ شوقي بورقية. عرض كتاب مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية. مرجع سابق

٢،٦،٣ مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

يعد موضوع تقييم أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية محط اهتمام الكثير من الباحثين في دول مختلفة خاصة في الآونة الأخيرة، سنستعرض في هذا المبحث جملة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الموضوع. تم الوصول للدراسات السابقة عن طريق البحث على الكلمات الدالة التالية ("الأداء المالي" و "البنوك الإسلامية" و "البنوك التقليدية" و "البنوك السعودية") باللغتين العربية والإنجليزية في عدد من قواعد البيانات مثل (ABI/INFORM ، Accounting, Tax & Banking Collection ، ScienceDirect ، Banking Information Source ، . تم إيجاد ٩٣ مقالاً وبإلغاء المقالات المكررة، تم الخلوص إلى ٤٣ مقالاً. تختلف حدود وعينات البحث في الدراسات السابقة، حيث قامت بعض الدراسات بدراسة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في أكثر من دولة، أو في دولة معينة كالسعودية ومصر والعراق وباكستان والأردن والجزائر وماليزيا وبنجلادش وتركيا وفلسطين وسوريا والمملكة المتحدة. سيناقدش هذا القسم الدراسات التي قارنت الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في دول العالم المختلفة حيث ستقوم بعرض الدراسات بناء على المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسات.

١ - مؤشرات السيولة والربحية والنشاط والملاءة المالية

قام الباحثون شاهد كاكاهيل وآخرون^١ بدراسة أداء البنوك الإسلامية مقابل البنوك التقليدية في باكستان خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠م. تهدف هذه الدراسة إلى فحص وتقييم أداء البنكين الإسلاميين (ميزان ودبي الإسلامي) وبنكان تقليديان (MCB و HBL). تم إجراء تحليل النسبة المالية للسيولة والربحية وتحليل الملاءة ونشاط البنوك المذكورة من كلتا الفئتين لاختبار الأداء العام. تشير النتيجة إلى أن البنوك التقليدية أكثر ربحية من البنوك الإسلامية في باكستان. تتمتع البنوك الإسلامية في باكستان بنسبة أفضل من السيولة والنقد والديون إلى الأصول ومعدل دوران الأصول بينما تتمتع البنوك التقليدية بأداء جيد في النسب الأخرى المتبقية. على الرغم من أن أداء البنوك الإسلامية في بعض النسب جيد أيضاً، إلا أنه وفقاً للنتائج الإجمالية، تعد البنوك التقليدية في باكستان أكثر كفاءة من البنوك الإسلامية في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠م.

^١ Kakahel, S. J., Raheem, F., & Tariq, M. 2013. "A study of performance comparison between conventional and Islamic banking in Pakistan". *Abasyn University Journal of Social Sciences* Vol. 6. (2): pp. 91-105.

قامت الباحثة كريمة السخري^١ بتقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة بالجزائر، باستخدام مجموعة من النسب المالية تندرج تحت مؤشرات الربحية والسيولة والنشاط (توظيف الأموال) ومؤشر الملاءة المالية. أجريت الدراسة على أربع بنوك تقليدية عاملة بالجزائر والبنك الإسلامي بنك البركة الجزائري، وذلك خلال الفترة الممتدة بين (٢٠١٠ - ٢٠١٥م). لدراسة الفروق لمعرفة مدى الاختلاف في الأداء بين النوعين من البنوك تم استخدام اختبار (t-test) بين متوسطات نسب الأداء لكل من بنك البركة ومتوسط البنوك التقليدية. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن بنك البركة الجزائري يتمتع بسيولة عالية وهو أكثر ربحية من البنوك التقليدية، في حين أظهرت مؤشرات النشاط أن البنوك التقليدية أكثر نشاطا من البنوك الإسلامية أما مؤشر الأمان فقد أظهر أن كلا النوعين من البنوك تتمتع بملاءة مالية مقبولة. كما توصلت الدراسة الإحصائية إلى أن هناك اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث السيولة والربحية والنشاط، باستثناء مؤشر الأمان والملاءة المالية فقد أثبت الاختبار عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

٢- مؤشرات السيولة والربحية والنشاط

قام الباحثان محمد خير ابراهيم شخاترة و د. ابراهيم عبد الحليم^٢ بدراسة هدفت إلى المقارنة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية الأردنية فيما يتعلق بتقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية، مؤشرات النشاط، مؤشرات السوق، وذلك للفترة ما بين (٢٠٠٢-٢٠١٧)، حيث تم استخدام المنهج الوصفي، بالإضافة إلى اعتماد التحليل الإحصائي لإجراء اختبار t -test من خلال برنامج (Excel) لتحليل الفروق بين المؤشرات المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تحتفظ بنسبة سيولة أعلى من البنوك التقليدية، أظهرت نتائج مؤشرات الربحية تفوق البنوك التقليدية في (نسبة العائد على مجموع الموجودات، صافي الربح إلى إجمالي الدخل) في حين تفوقت البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية بنسبة (العائد على حقوق الملكية)، بمؤشرات النشاط تفوقت البنوك

^١ كريمة السخري. ٢٠١٦. "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية: دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)". (رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

^٢ محمد خير ابراهيم شخاترة و د. ابراهيم عبد الحليم عبادة. ٢٠٢٠. "تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية دراسة مقارنة (٢٠٠٢-٢٠١٧م)". مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية. غزة. المجلد ٢٨. ع ٣

الإسلامية على البنوك التقليدية بالنسب التالية (صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، وصافي التسهيلات إلى مجموع الودائع) أما البنوك التقليدية فقد تفوقت بنسبة الفوائد إلى إجمالي الدخل. وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها: أن تعمل البنوك الإسلامية على خفض نسبة السيولة لديها، تنويع الخدمات المصرفية المقدمة، العمل على زيادة التوعية لدى أفراد المجتمع بصيغ التمويل الإسلامية والمنتجات التي يقدمها البنك الإسلامي.

قام الباحث سامر محمد^١ بمقارنة الأداء المالي للبنوك الخاصة الإسلامية والتقليدية في سوريا حيث شملت الدراسة عشرة بنوك تقليدية وثلاثة بنوك إسلامية من الفترة ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بما في ذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف الإحصائي الاستدلالي. كما استخدم المنهج الإحصائي الاستدلالي لقياس أربع مؤشرات مالية رئيسية وهي السيولة والربحية والنشاط والسوق. خلصت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف بين مؤشرات الأداء لكلا المجموعتين مع ارتفاع نسب السيولة وتفاوت الربحية خلال سنوات الدراسة بسبب تقلبات أسعار الصرف. كما بينت الدراسة انخفاض نسب النشاط ونسب جيدة لمؤشرات السوق لكلا المجموعتين.

قام الباحث رفعت فتحي متولي يوسف^٢ بمقارنة بين أداء البنوك الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من عشرة بنوك إسلامية وتقليدية خلال الفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠١٧) وتلخصت النتائج باستخدام تحليل (t-test) إلى فروق بين أداء البنوك الإسلامية والتقليدية في نسب السيولة والربحية وحجم النشاط. أظهرت النتائج قدرة البنوك الإسلامية على تحقيق أرباح مثلها مثل البنوك التقليدية وأن حجم نشاط البنوك الإسلامية أكبر من البنوك التقليدية إلا أن البنوك التقليدية تتمتع بالمقابل بسيولة أعلى. وقد أوصت الدراسة البنوك الإسلامية بزيادة حجم السيولة السريعة لديها حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في الظروف الطارئة، عن طريق زيادة توظيف أموالها في الاستثمارات قصيرة الأجل، والمحافظة على ما تحققه من أرباح بزيادة كفاءة إدارتها في توظيف مواردها المالية.

^١ سامر محمد حسن. ٢٠١٩. "مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي". (رسالة ماجستير).

سوريا : الجامعة الافتراضية السورية.

^٢ رفعت فتحي متولي يوسف . ٢٠١٨ . مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة في المملكة العربية السعودية). رسالة ماجستير). جامعة شقراء.

تناولت دراسة زينب المدودي^١ الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية وذلك خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٢ م). وقد شملت عينة البحث بنك إسلامي واحد وهو بنك الراجحي - وبنك تقليدي متمثلاً في مجموعة سامبا المالية. استخدمت الباحثة كلاً من أسلوب تحليل متوسط نسب الأداء لقياس فرق الأداء المالي بين البنكين، وحيث أن المتوسطات يغلب عليها التحيز للقيم المتطرفة عمدت الباحثة باستخدام التحليل الإحصائي لتنفيذ هذه الدراسة، حيث افترضت أن النسب المالية تخضع للتوزيع الطبيعي فاستخدمت اختبار الفرق بين كل نسبتين بمعنوية ١٪ و ٥٪، لتثبت وجود فرق بين نسب البنكين من عدمه، وقد استخدمت كلاً من نسب السيولة ونسب الربحية ونسب النشاط ونسب المخاطر ونسب المديونية ونسبة العوائد على الودائع الاستثمارية ونسبة البنود خارج الميزانية. أظهرت دراسة النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين البنكين في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة النقدية، نسبة هامش صافي الربح، نسبة معدل العائد على الأصول، نسبة معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة معدل توظيف الودائع، نسبة الاستثمار القائم على الدين، نسبة الأصول المدارة خارج الميزانية، وكذلك نسبة القروض الخارجية إلى مجموع الأصول وذلك عند مستوى معنوية ٥٪ و ١٪، كما أثبتت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين البنكين في نسبة الاستثمار القائم على حقوق الملكية، نسبة تكلفة الودائع، نسبة حجم مخصص المخاطر، ونسبة مخاطر رأس المال، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪ و ١٪، بينما أثبتت النتائج اختلاف في الدلالة الإحصائية عند مستوى المعنوية، حيث أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ في نسبة توظيف الموارد، ونسبة مخاطر الائتمان وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١٪، واستنتجت الدراسة ارتفاع نسبة الاستثمار القائم على حقوق الملكية لدى البنك الإسلامي مقارنة بالبنك التقليدي، حيث تعتبر هذه النتيجة متوافقة مع الدراسات النظرية نظراً لكون البنوك الإسلامية تشمل على جانب كبير من المشاركات، كما أثبتت النتائج انخفاض نسبة تكلفة الودائع لدى البنك الإسلامي مقارنة بالبنك التقليدي ويرجع ذلك لانخفاض قيمة العوائد الاستثمارية التي يتحصل عليها البنك الإسلامي مقابل استثماراته في الأجل القصير، أثبتت النتائج أيضاً ارتفاع نسبة حجم مخصص المخاطر لدى البنك الإسلامي مقارنة بالبنك التقليدي نظراً لاختلاف طبيعة البنكين في امتصاصهما للإنكماشات التي تطرأ على الأصول. كما توصلت النتائج إلى

^١ زينب المدودي. ٢٠١٣، مرجع سابق.

ارتفاع نسبة مخاطر رأس المال لدى البنك التقليدي مقارنة بالبنك الإسلامي وهي نتيجة متوافقة مع الفرضيات النظرية في كون البنوك التقليدية تعتمد على السندات الحكومية بشكل كبير وهذا العنصر خارج الأصول الخطرة مما يزيد من قيمة نسبة مخاطر رأس المال لديها.

قام الباحث زاهر صبحي بشناق¹ بقياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين من خلال المقارنة باستخدام عدة مؤشرات مالية مثل مؤشرات السيولة والربحية والنشاط ومؤشرات السوق، أُجريت الدراسة على البنوك الوطنية العاملة في فلسطين، البنك الإسلامي العربي في مقابل ٤ بنوك تقليدية هي بنك فلسطين المحدود وبنك الاستثمار الفلسطيني والبنك التجاري الفلسطيني وبنك القدس، وذلك للفترة ما بين (٢٠٠٦ - ٢٠١٠م). تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمؤشرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) من خلال اختبار (t-test). لتحليل الفروق بين المؤشرات المالية لكل من مجموعتي البنوك. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، منها أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية مقارنة بالبنوك التقليدية، أما بالنسبة للسيولة القانونية فهي أقل لدى البنوك الإسلامية منها لدى البنوك التقليدية، كما أظهرت جميع مؤشرات الربحية أن البنوك الإسلامية أقل ربحية من البنوك التقليدية، وفيما يتعلق بمؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية فقد كانت جميعها على ارتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية، بينما كانت النتائج مختلفة بالنسبة لمؤشرات السوق، حيث ظهرت بعضها منخفضة للبنوك الإسلامية وظهر البعض الآخر على ارتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات المهمة منها ضرورة أن تعمل البنوك الإسلامية على تخفيض السيولة النقدية لديها من خلال توجيهها نحو الاستثمارات، وأن تعمل على استحداث أساليب استثمارية جديدة لزيادة معدلات إيراداتها، وضرورة العمل على تنويع خدماتها المصرفية إضافة إلى محاولة الحد من مصروفاتها، مما يؤثر في زيادة مستوى أرباحها، كما تعمل على تفعيل كافة أساليب التمويل الإسلامي وعدم تركيز معظم تمويلاتها في صيغة المراجعة فقط، وأن تقوم بتوعية الجمهور بأهمية الخدمات المصرفية الإسلامية لما له من أثر

¹ زاهر صبحي بشناق. ٢٠١١. "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين". (رسالة ماجستير). فلسطين: كلية التجارة. الجامعة الإسلامية غزة.

على استقطاب العملاء، وضرورة تبني فكرة الاندماج بين البنوك الإسلامية لزيادة القدرة على المنافسة أمام البنوك التقليدية مما يساهم في رفع مكانة العمل المصرفي الإسلامي.

٣- مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية

هدفت دراسة عزمي وصفني عوض^١ إلى تقييم الأداء المالي لثلاثة من المصارف الإسلامية الفلسطينية مع أربعة من المصارف التجارية الفلسطينية، خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٧)، ولأغراض تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات والمعلومات من القوائم المالية لتلك المصارف، تم تحليل البيانات المالية باستخدام مجموعة من النسب المالية التي تندرج تحت مؤشرات: الربحية، والسيولة، وهيكل رأس المال، والحصص السوقية، تم استخراج المتوسط الحسابي لتلك المؤشرات، وإجراء مقارنة بين مؤشرات المصارف الإسلامية مجمعة، والمعيار الصناعي الذي تنتمي إليه تلك المصارف، كما تم إجراء مقارنة مع المصارف التجارية الفلسطينية. توصلت الدراسة إلى تقارب مؤشرات الأداء بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية، كما تبين أيضاً أن أداء المصارف الإسلامية كان قريباً جداً من مؤشر معيار الصناعة خلال السنوات المالية موضوع الدراسة، الأمر الذي يعد مؤشراً على وجود تطور في أداء تلك المصارف الإسلامية وتناميها، ودلالة واضحة على أن المصارف الإسلامية الفلسطينية تستخدم المعايير والمعادلات المستخدمة في القطاع المصرفي، خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها أنه على المصارف الإسلامية إجراء تقييم دوري ومعمق للأداء باستخدام مؤشرات مالية قائمة للتعرف على نقاط القوة ومواطن الضعف ومعالجتها بغرض المحافظة على الأداء وتطويره وتعزيز قدرتها التنافسية.

قامت الباحثتان منان عتاب و رشا المسلماني^٢ بمقارنة الأداء المالي لبنكين إسلاميين وتسعة بنوك تقليدية للفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٠ حيث تم إجراء الإحصاء الوصفي واستخدام اختبار t للعينة المزدوجة والنسب المالية CAMEL. حيث بينت النتائج الى تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية من حيث جودة رأس المال وجودة الإدارة

^١ عزمي وصفني عوض. ٢٠٢٠. "تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية الفلسطينية باستخدام المؤشرات المالية القائمة". مجلة جامعة

القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية. ج. ٥. ع. ١٤.

^٢ منان عتاب و رشا المسلماني. ٢٠٢٠. "مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في الأسواق الناشئة". مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. مصر: جامعة الاسكندرية. ج ٤.

والأرباح والسيولة وعدم وجود فرق من ناحية جودة الأصول. أرجع الباحثون تفوق البنوك التقليدية إلى عدة أسباب منها عدم وجود معايير محاسبية ومراجعة خاصة للبنوك الإسلامية ونقص الخبراء في التمويل والصيرفة الإسلامية في مصر.

دراسة شالور و مليان ، ٢٠١٩^١، هدفت إلى تقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك الإسلامية وهي: مصرف الراجحي، مصرف قطر الإسلامي، البنك الإسلامي الأردني، خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٧) وذلك عن طريق إجراء تقييم أداء تلك البنوك من خلال تحليل القوائم المالية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية لبيان قدرتها على تحقيق أهداف الدراسة، واختيار المصرف الأفضل أداءً، أظهرت النتائج وجود اختلاف بين المصارف المذكورة حول تحقيق نسب الربحية، وكفاية رأس المال في مواجهة مخاطر التمويل والاستثمار، كما وجد تفاوت في نسب الربحية والسيولة بينها، وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في نشر الوعي المصرفي، وتعزيز الترابط بين التمويل الإسلامي وأنظمة الاقتصاد الانتاجي.

هدف الباحثان روهات وضحي^٢ إلى قياس ومقارنة مؤشرات الأداء المالي لبنكين في كوردستان- العراق أحدهما إسلامي والآخر تقليدي خلال المدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦م. وقد تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي لمجموعة من النسب المالية تندرج تحت مؤشرات الربحية والسيولة والكفاءة وهيكل رأس المال والتي عادة ما تستخدم لقياس مستوى الأداء المالي للمصارف، والمقارنة فيما بين تلك المؤشرات الخاصة بالبنك الإسلامي والبنك التقليدي، كما تم استعمال نموذج Z-Score الخاص بقياس استقرار المصارف ومدى تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي. وتوصل البحث إلى أن البنك الإسلامي أفضل من البنك التقليدي فيما يخص بالعائد على إجمالي الأصول والعائد إلى إجمالي حقوق الملكية وهامش الربح الصافي والمصاريف التشغيلية إلى الإيرادات، بالإضافة إلى كونه أكثر ثباتاً في هذه المؤشرات أيضاً. كما أنه أفضل في نسبة السيولة النقدية بالرغم من كونه يمتلك سيولة عالية جداً إلا أنها أقل من السيولة النقدية لدى البنك التقليدي والذي يدل على وجود كمية كبيرة من الأصول النقدية عاطلة عن الاستثمار، أما فيما يخص هيكل رأس المال فقد بين البحث أن هيكل رأس المال للبنك التقليدي أكثر متانة من البنك الإسلامي،

^١ شالور وسام ومليان حكيم . ٢٠١٩ . " تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية المطبقة لمعايير المحاسبة الإسلامية " . مجلة العلوم الاقتصادية

والتيسير والعلوم التجارية. جامعة سطيف . ج. ١٢ . ع. ١

^٢ روهات زاده وضحي اسماعيل . ٢٠١٨ . "دراسة مقارنة لمؤشرات الأداء المالي في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في كوردستان-

العراق" . مجلة قلاي زانست العلمية. العراق: الجامعة اللبنانية الفرنسية. ج. ٣ . ع. ٢.

والذي انعكس بدوره على نموذج Z-Score للاستقرار المصرفي فظهر البنك التقليدي أكثر استقراراً من البنك الإسلامي بالرغم من أن البنك الإسلامي قد حقق رقماً كبيراً يدل على أمان كبير وبعد عن مخاطر العسر المالي في هذا النموذج، كما أن البنك التقليدي أفضل من البنك الإسلامي فيما يخص معدل استثمار الودائع.

قام الباحث محمد الغفيص^١ بإيجاد الاختلافات بين البنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية والبنوك الإسلامية من حيث الأداء على مستوى البنوك. تم استخدام طريقة الانحدار اللوجستي الثنائي ولوحة غير متوازنة فيما يتعلق ب ١٢ بنكاً محلياً (أربعة بنوك إسلامية وثمانية بنوك تقليدية)، للفترة ١٩٨٨-٢٠١٦ م. تم فحص ست فرضيات تتناول المخاطر والربحية والكفاءة والسيولة والرسملة والمساهمة في النمو الاقتصادي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. وفقاً لنتائج الدراسة، فإن البنوك الإسلامية أكثر ربحية ولديها رأس مال أكبر، ولديها مخاطر أقل، وتسهم في النمو الاقتصادي أكثر من البنوك التقليدية. ومع ذلك، فإن البنوك التقليدية أكثر كفاءة ولديها محافظ استثمارية متنوعة أكثر من البنوك الإسلامية. وفقاً لنتائج الدراسة، فإن البنوك الإسلامية قادرة على استخدام رسملتها المرتفعة لزيادة الربحية. ومع ذلك، فهي أقل كفاءة من البنوك التقليدية، قد يكون هذا بسبب نقص المنتجات الموحدة في جميع البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية. إضافة إلى ذلك، تميل البنوك الإسلامية إلى امتلاك محفظة استثمارية أقل تنوعاً بسبب نقص المنتجات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. في الواقع، قد يحتاجون إلى تنوع محفظتهم الاستثمارية. يجب أن يستثمروا بكثافة في التكنولوجيا المالية (Fintech) لخفض تكاليفهم التشغيلية ويصبحوا أكثر كفاءة.

قيمت الدراسة التي قام بها علي مطر^٢ أداء ثلاثة بنوك تقليدية مقارنةً بثلاثة بنوك إسلامية في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ م. تم استخدام تحليل النسب المالية (FRA) وتحليل البيانات (DEA). تضمن تحليل النسب المالية توظيف السيولة والربحية ونسب المخاطرة والملاءة المالية. أظهرت النتائج أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين ربحية البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن، وبالتالي لا يوجد أي دليل يثبت أن أداء البنوك التقليدية أفضل منه في البنوك الإسلامية. من ناحية أخرى، أظهرت النتائج أن البنوك الإسلامية أقل مخاطرة من البنوك التجارية، مما يشير إلى أن البنوك الإسلامية أقل

^١ محمد الغفيص. ٢٠١٧، مرجع سابق.

^٢ علي مطر. ٢٠١٧. "تقييم أداء البنوك الإسلامية والتجارية في الأردن: دراسة مقارنة". الاردن. جامعة جدارا.

تأثراً بالأزمات المالية والتقلبات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بينت النتائج أن هذا الفرق مهم جداً بالنسبة لأطراف مختلفة مثل المودعين، وصناع القرار، والحكومة وذلك لإيلائهم مزيد من الاهتمام وجذبهم للتحويل نحو التمويل الإسلامي في الأردن.

قام الباحثان خولة بورخيص ومحمد نبي^١ بدراسة أثر الأزمة المالية في الفترة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠٠٨م على سلامة البنوك الإسلامية ونظيراتها التقليدية باستخدام نهجين متكاملين وهما (١) التحليل غير الحدودي على مجموعة من مؤشرات السلامة المالية المرتبطة بأرباح البنوك وربحيته ورسملة المال وجودة الأصول والكفاءة والسيولة، (٢) التحليل الحدودي بدراسة تأثير الأزمة المالية على مؤشر معين وهو درجة Z. اعتمد الباحثان ٣٤ بنكاً إسلامياً و ٣٤ بنكاً تقليدياً من ١٦ دولة كعينة بحث. أظهرت النتائج أنه لا يوجد فرق كبير بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث تأثير الأزمة المالية على سلامة البنوك. وقد تأكد ذلك أيضاً من خلال نتائج النهج غير الحدودي حيث أن مجموعتي البنوك لا يمكن تمييزهما من حيث وضعهما للسيولة ومستوى قروضهما غير العاملة. ومع ذلك، فإن البنوك الإسلامية تفوقت على البنوك التقليدية فيما يتعلق بمؤشر العائد على الأصول أثناء الأزمة المالية وبعدها والذي يعزى جزئياً إلى الاختلافات في استراتيجيات توفير النوعين من البنوك خلال الأزمة وإلى كفاءة البنوك الإسلامية الأفضل خلال عام ٢٠٠٩.

قامت الباحثة منى فايد^٢ بتحليل ومقارنة أداء البنوك الإسلامية والتقليدية في مصر ومعرفة أي من البنوك أداء أفضل من الآخر. لإجراء تحليل مقارن مناسب، تم اختيار ثلاثة بنوك إسلامية (بنك فيصل الإسلامي والبركة مصر والبنك الوطني للتنمية) وستة بنوك تقليدية (البنك الوطني المصري وبنك مصر وبنك الإسكندرية والبنك الأهلي سوسيتيه جنرال والبنك العربي الأفريقي الدولي والبنك التجاري الدولي) خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠م. تم تقدير النسب المالية من التقارير السنوية والبيانات المالية. تم استخدام سبع نسب مالية لقياس الربحية والسيولة ومخاطر الائتمان ونموذج يعرف باسم "Bank-o-meter" لقياس الملاءة المالية. أشارت النتائج إلى تفوق البنوك التقليدية على البنوك

^١ خولة بورخيص ومحمد نبي ٢٠١٣. "السلامة المالية للبنوك الإسلامية والتقليدية خلال الأزمة المالية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨". مجلة مراجعة الاقتصاد المالي. ج. ٢٢ ع. ٢ ص. ٦٨-٧٧.

^٢ Fayed, M. E. 2013. "Comparative performance study of conventional and Islamic banking in Egypt". *Journal of Applied Finance and Banking*. Vol. 3. (2): pp. 1-14.

الإسلامية في الربحية والسيولة وإدارة مخاطر الائتمان وكذلك الملاءة المالية. أرجع الباحث هذه الفروقات الى عدة أسباب وهي: نقص الخبراء في البنوك الإسلامية، غياب معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالبنوك الإسلامية، عدم وجود معيار موحد لتحليل الائتمان، وخاصة بالنسبة لمخططات تقاسم الأرباح والخسائر، الصراعات المحتملة مع البنك المركزي، الصراع المحتمل بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، لا يحظى التمويل بصيغة تقاسم الأرباح والخسائر بشعبية لدى كل من البنوك الإسلامية والعملاء، لا يعد تقاسم الأرباح والخسائر مناسباً للتمويل قصير الأجل أو للقطاع غير الربحي، هناك نقص في المنتجات المالية الإسلامية المتقدمة والمؤسسات والأسواق، قلة المعرفة بالمنتجات المالية الإسلامية.

أجرى الباحثان سناء الله وعتيقة رحمان^١ مقارنة بين الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في باكستان. تم تقدير النسب المالية من التقارير السنوية والبيانات المالية، أي بيان الدخل والميزانية العمومية للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩م. تم تقدير ثمانية عشر نسبة مالية لقياس هذه الأداءات من حيث الربحية والسيولة والمخاطر والملاءة المالية وكفاية رأس المال والنشر وكفاءة التشغيل. تم استخدام اختبار (t-test) عينة مستقلة واختبار تحليل التباين ANOVA لتحديد أهمية الاختلافات بين هذه النسب. خلصت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية أكثر سيولة وأقل مخاطرة وفعالية من الناحية التشغيلية من البنوك التقليدية.

هدف الباحثون ماهفيش طارق وآخرون^٢ تحليل ومقارنة أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في باكستان ومعرفة أي قطاع مصرفي يعمل بشكل أفضل من الآخر. تم اختيار عينة من ٢٢ بنكاً تقليدياً و٥ بنوك إسلامية. لفهم متعمق ومقارنة سليمة، تم تقسيم مؤشرات الأداء الرئيسية إلى عوامل خارجية وداخلية للبنك. يتضمن تحليل العوامل الخارجية دراسة سلوك العملاء وتصورهم حول الخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية. يتضمن تحليل العوامل الداخلية قياس الاختلافات في أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث الربحية والسيولة ومخاطر الائتمان والملاءة المالية. استخدمت تسع نسب مالية

^١ Ansari, S., & Rehman, A. 2011. "Financial performance of Islamic and conventional banks in Pakistan: A comparative study". In the *8th international conference on Islamic economics and finance*. Vol. 11 (1): pp. 2017.

^٢ Hanif, M., Tariq, M., & Tahir, A. 2012. "Comparative performance study of conventional and Islamic banking in Pakistan". *International Research Journal of Finance & Economics*. Vol. 83. (35): pp. 1450-2887.

لقياس الربحية والسيولة ومخاطر الائتمان؛ وتم استخدام نموذج يُعرف باسم "Bank-o-meter" لقياس الملاءة المالية. تشير النتائج إلى أن البنوك التقليدية أفضل من حيث الربحية والسيولة، بينما البنوك الإسلامية أفضل من حيث إدارة مخاطر الائتمان والحفاظ على الملاءة المالية.

هدفت الباحثة سمر بن تويم^١ إلى مقارنة تحليل أداء البنوك السعودية وتأثير مؤشرات الخصائص الداخلية للبنوك على الأداء المالي. تم تحليل ما مجموعه أحد عشر بنكاً مالياً وذلك في الفترة بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٩م. أما المنهجية المستخدمة هي تحليل النسب والحدار بيانات اللوحة لاختبار فرضية البحث. أظهرت النتائج أن بنك الراجحي (بنك إسلامي) هو أفضل البنوك في المملكة العربية السعودية من خلال تطبيق عدد رئيسي من النسب المالية وهي: الربحية والسيولة وهيكل رأس المال والكفاءة. علاوة على ذلك، وصل أداء البنوك الكبيرة (باستثناء بنك الراجحي) إلى النمو الناضج على عكس البنوك المتوسطة الحجم. إنهم ينموون للتنافس ضد البنوك الكبيرة. وفي الوقت نفسه، تواجه البنوك الصغيرة بعض التحديات لتحقيق نمو أفضل. بشكل عام، كل البنوك السعودية تبلي بلاءً حسناً للحفاظ على استقرار القطاع المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، تظهر نتائج الانحدار أن حجم البنوك له تأثير سلبي على الأداء المالي، في حين أن استخدام الأصول له تأثير إيجابي على ربحية البنوك السعودية. علاوة على ذلك، تؤدي زيادة مصاريف تشغيل البنوك إلى زيادة صافي العمولات الخاصة وتقليل العائد على حقوق المساهمين.

٤ - مؤشرات السيولة والربحية

قام الباحثان عمرو يوسف واسامة سمير^٢ بإجراء تحليل مقارنة للأداء المالي لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية حيث ركز الباحثان على دراسة تأثير العوامل المشتركة بين البنوك وحجم البنوك على الأداء المالي للبنوك العاملة في السوق المصرية. اعتمد البحث على تحليلات الوصفي والارتباط والانحدار لاختبار الفرضيات البحثية. تكونت عينة البحث من ٢ بنك إسلامي و ٣ بنوك تقليدية خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣م. قدمت نتائج

^١ سمر سعود بن تويم، ٢٠١١، مرجع سابق.

^٢ Youssef, A., & Samir, O. 2015. "A comparative study on the financial performance between Islamic and conventional banks: Egypt case". *International Journal of Business and Economic Development (IJBED)*. Vol. 3. (3): pp. 20-34.

هذا البحث دليلاً على أن بعض العوامل المشتركة بين البنوك لها تأثيراً كبيراً على الأداء المالي لهذه البنوك؛ ومع ذلك، لم يتم العثور على اختلافات كبيرة بين المجموعتين مما يوحي بأن نوع البنك ليس متغيراً مهماً وأن البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية لا تختلف عن بعضها البعض فيما يتعلق بالمتغيرات قيد التحقق. توضح نتائج التحليل الوصفي أن البنوك الإسلامية تهيمن على بعض الأرقام في حين أن البنوك التقليدية تسيطر على البعض الآخر. فيما يتعلق بنسب الربحية، تظهر القيم اختلافات بسيطة بين العائد على حقوق المساهمين (ROE) والعائد على الأصول (ROA) في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. كان من الواضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين هذه المجموعات فيما يتعلق بالتدابير المالية. تهيمن البنوك التقليدية على كفاية رأس المال الذي تم قياسه بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ((EQTA). يشير هذا إلى أن البنوك التقليدية لديها إدارة أفضل للمخاطر تدعم جهود المنظمة لتجنب خسائر الأصول. من ناحية أخرى، تتمتع البنوك الإسلامية بمكانة متفوقة في جودة الأصول التي يتم قياسها بخسارة القروض المحجوزة. هذا يشير إلى أن البنوك الإسلامية لديها إدارة أفضل لقروضها، وهذا سلوك متوقع خاصة أن جميع أدوات البنوك الإسلامية تعتمد على مشاركة الأرباح والخسائر. بالإضافة إلى ذلك، لا يتم تحويل الأموال إلى العميل كقرض ولكن كشراكة تجارية. تُظهر جودة الإدارة، التي يتم تقييمها من خلال نسبة القروض إلى الودائع (LDR)، إن البنوك التقليدية لديها أداء أفضل فيما يتعلق بهذه المشكلة. أخيراً، أداء البنوك التقليدية أفضل في إدارة السيولة. وهذا يتناقض مع متغير إدارة جودة الأصول خاصة أن قروض البنوك الإسلامية يجب أن تغطيها الأصول، لكن هذه النتيجة ربما لا تتسق بسبب محدودية البيانات. يمكن القول أن البنوك الكبيرة التي لديها رأس مال كافٍ بالإضافة إلى القدرة على إدارة موارد البنك بكفاءة ستؤثر بالتأكيد على أدائها النهائي بشكل إيجابي، وفي الوقت نفسه تتمتع بقدرة جيدة على إدارة التزاماتها المالية وبالتالي تقليل مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة والذي يشارك في تعزيز الأداء المالي لهذه البنوك. وأيضاً، نوع المصرف، سواء كان البنك تقليدياً أو إسلامياً، لم يكن له أي تأثير على العلاقات بين العوامل المشتركة بين البنوك وحجم المؤشرات المالية.

قام الباحثان محمد تنعيم إسلام ومحمد أشرف الزمان^١ بتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في بنجلادش من خلال استخدام اختبار CAMEL خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣. حاولت الدراسة تحديد ما إذا كانت هناك اختلافات كبيرة بين فئتي البنوك لكل من النسب المستخدمة في اختبار CAMEL. تم اختيار عينة من ٥ بنوك تقليدية و ٥ بنوك إسلامية. تم استخدام اختبار (t-test) عينة مستقلة. لم يجد البحث فرقاً كبيراً بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية فيما يتعلق بكفاية رأس المال، والقدرة الإدارية والأرباح، ولكنها وجدت فرقاً كبيراً فيما يتعلق بجودة الأصول.

٥- مؤشرات السيولة والملاءة المالية

قارنت دراسة محمد جعفر وعرفان منارفي^٢ أداء البنوك الإسلامية والتقليدية العاملة داخل باكستان خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩م من خلال تحليل العوامل القياسية لاختبار CAMEL مثل كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة، والقدرة على الكسب وموقف السيولة. تم استخراج البيانات المالية للدراسة من البيانات المالية للبنوك الموجودة على موقع بنك باكستان الحكومي. تم اختيار عينة من ٥ بنوك إسلامية و ٥ بنوك تقليدية لقياس ومقارنة أدائها. وجدت الدراسة أن البنوك الإسلامية حققت أداءً أفضل في امتلاك رأس مال كاف ومركز سيولة أفضل، في حين كانت البنوك التقليدية رائدة في جودة الإدارة والقدرة على الكسب. كانت جودة الأصول لكلا البنوك هي نفسها تقريباً؛ سجلت البنوك التقليدية نسبة خسارة أقل قليلاً في القروض تُظهر تحسناً في سياسة استرداد القروض، في حين أظهر تحليل نسبة UNCOL أداءً اسمياً أفضل للبنوك الإسلامية.

هدف الباحثون نورهدايه صوفيا ونورازيه أرشد^٣ لدراسة العلاقة بين خصائص البنوك الإسلامية والتقليدية وربحيتهما في القطاع المصرفي الماليزي من خلال تحليل بيانات ١٦

^١ Islam, M. T. U., & Ashrafuzzaman, M. 2015. "A comparative study of Islamic and conventional banking in Bangladesh: Camel analysis". *Journal of business and technology (Dhaka)*. Vol. 10. (1): pp. 73-91.

^٢ Jaffar, M., & Manarvi, I. 2011. "Performance comparison of Islamic and Conventional banks in Pakistan". *Global Journal of Management And Business Research*. Vol. 11. (1): pp. 61-66.

^٣ Suppia, N. M. I., & Arshad, N. C. 2019. "Bank specific characteristics and profitability of Islamic and conventional banks in Malaysia". *International Journal of Islamic Business*, Vol. 4. (1): pp. 39-53.

بنكاً إسلامياً و ٢٢ بنكاً تقليدياً من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٦ حيث تم دراسة نسب رأس المال والودائع وحجم البنك والسيولة. أظهرت النتائج أن كل متغير له تأثيرات ذات دلالة إحصائية على ربحية البنوك الماليزية. كانت نسب رأس المال ونسبة الودائع يؤثران بشكل كبير على ربحية البنوك الإسلامية أما حجم البنك ونسبة السيولة يؤثران على ربحية البنوك التقليدية. كما وجد أيضاً أن الإيداع يؤثر بشكل مهم أيضاً في البنوك التقليدية لكن بمستوى أقل. كما كشفت النتائج إلى أن الربحية العالية قد تؤدي إلى ارتفاع نسب رأس المال لأن الأرباح هي مصدر رأس المال مما يُظهر ضمناً أن البنك الأكثر ربحية قد يرغب في وجود احتياطي رأس مال أصغر لأنه يعرف أنه سيكون قادراً على السحب من الأموال الداخلية لتمويل فرص الاستثمار المتوقعة.

٦- مؤشرات السيولة

قام الباحث محمد بيطار^١ بدراسة ما إذا كان الإطار التنظيمي بازل ٣ مناسباً لكل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، عينة الدراسة شملت ١٢٥ بنكاً إسلامياً و ٥١٤ بنكاً تقليدياً من ٢٩ دولة. تم اشتقاق درجات الكفاءة باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) ومنهجية الانحدار الكمي المشروط. أشارت النتائج إلى أن البنوك الإسلامية أكثر فاعلية من البنوك التقليدية بالمقارنة مع حدود الكفاءة الخاصة بها. ومع ذلك، فإن متطلبات بازل ٣ لزيادة رأس المال والسيولة مرتبطة بشكل سلبي بكفاءة البنوك الإسلامية، في حين أن العكس هو الصحيح بالنسبة للرافعة المالية. أظهرت النتائج أن رأس المال والسيولة والوضع المالي للبنوك التقليدية خلال أزمة الرهن العقاري ٢٠٠٧/٢٠٠٨ أكثر كفاءة من البنوك الإسلامية. أخيراً، نسب رأس مال البنوك الإسلامية أظهرت اتجاه سلبي، في حين تميل نسب الرافعة المالية إلى إظهار اتجاه إيجابي، وهو ما يعكس التغير في سياسة البنوك الإسلامية فيما يتعلق بوضعها الرأسمالي.

^١ Bitar, M. 2014. *Banking regulation, stability and efficiency of Islamic banks: what works best? A comparison with conventional banks.* (Doctoral Thesis). Université de Grenoble.

٧- مؤشرات الربحية

هدفت الدراسة التي قام بها الباحثان حميده رملان ومحمد عدنان^١ بتحليل الربحية في البنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا. تستخدم الدراسة الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١١م. تم استخدام نموذج اختبار (t-test) ، الانحدار والارتباط حيث تم جمع البيانات من بورصة ماليزيا وموقع البنك في ماليزيا. وجدت هذه الدراسة أن البنوك الإسلامية أكثر ربحية من البنوك التقليدية، في حين أن إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول للبنك الإسلامي أعلى من البنوك التقليدية. استنادًا إلى اختبار الانحدار، بالنسبة للبنوك التقليدية، فإن ROE هو ما يؤثر على الربحية. وبالنسبة للبنوك الإسلامية، تعتبر ROA و ROE من العوامل الهامة التي تؤثر على الربحية. بناءً على اختبار الارتباط، فإن ROE هو ما يؤثر على الربحية للبنوك التقليدية. وبالنسبة للبنوك الإسلامية فإن ROA و ROE يمثلان علاقة مهمة مع متغير مستقل وهو إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

حاولت الباحثة تيسا توين^٢ باستكشاف الفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية، وتأثير هذه الاختلافات على ربحية البنوك، وتأثيرات الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ على العلاقة بين نموذج الأعمال والربحية. تم أخذ عينة من ٢٢ بنكًا إسلاميًا و ١٩ بنكًا تقليديًا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤م ، في مناطق مختلفة من العالم (١٤ دولة) لتقليل حجم تأثير كل بلد على النتائج. لقد تم اعتماد ROAA و ROAE و NIM كمقاييس لربحية البنك باستخدام اختبار (t-test) ، وبالتالي فهي المتغيرات التابعة في الانحدارات المختلفة. أظهرت نتائج الانحدارات أنه لا يوجد اختلافات كبيرة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. بالمقارنة مع متوسط نسب الدخل إلى الدخل للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، فقد وجد أن البنوك الإسلامية أقل فعالية من حيث التكلفة. لقياس الاختلافات في ربحية البنوك، تم تقسيم العينة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية حيث أظهرت النتائج أن كل من ROAA و ROAE للبنوك التقليدية تتأثر بشكل كبير وسلي بالأزمة بعكس البنوك الإسلامية التي لم تتأثر كثيرا من ناحية ال ROAA.

^١ Ramlan, H., & Adnan, M. S. 2016. "The profitability of Islamic and conventional bank: Case study in Malaysia". *Procedia Economics and Finance*. Vol. 35: pp. 359-367.

^٢ Tessa Twin. 2015. Islamic banks are an alternative to traditional banks. (Master Thesis). Tilburg University.

قارن الباحثان شينج فان فاه وعباس حساني^١ بدراسة ربحية كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث حجم وتقلب ودائعهم وقروضهم في ماليزيا في فترة ست سنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١١م عينة الدراسة تكونت من ١٦ بنك إسلامي و١٦ بنك تقليدي. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقات إيجابية وهامة بين حجم القروض وحجم ودائع العملاء وربحية البنوك. ومع ذلك، فإن تقلب القروض والودائع ليس له تأثير كبير على كفاءة أرباح البنوك في ماليزيا. كما كشفت نتائج هذا البحث أن البنوك التقليدية الماليزية كانت أكثر ربحية من البنوك الإسلامية خلال فترة الدراسة. يختلف العائد على حقوق المساهمين (ROE) والعائد على الأصول (ROA) بشكل كبير، كما أن متوسط العائد على حقوق المساهمين (ROAE) والعائد على الأصول (ROA) في البنوك التقليدية أعلى منه في البنوك الإسلامية. تأتي المساهمة الرئيسية لأرباح البنوك من الفارق بين الفوائد المكتسبة على القروض والعائد المستحق على ودائع العملاء. وجد أن حجم القروض وحجم الودائع لها تأثير كبير على ربحية البنوك. لذلك، يجب على المديرين ومسؤولي البنوك إما تركيز اهتمامهم على هذين المحددين أو اعتماد نوع من السياسات التي تقود البنوك إلى زيادة حجم القروض والودائع الخاصة بها لزيادة مستوى ربحية البنوك.

بحثت دراسة رامي زيتون^٢ بعض العوامل المؤثرة (الملكية الأجنبية، والمتغيرات الخاصة بالبنوك، وعوامل الاقتصاد الكلي) على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٩م، باستخدام سلسلة زمنية مستعرضة (لوحة البيانات). تم استخدام عينتين في هذه الدراسة. تحتوي العينة الأولى على ٣٨ بنكاً تقليدياً بينما تحتوي العينة الثانية على ١٣ بنكاً إسلامياً. أوضحت النتائج أن حقوق ملكية البنك مهمة في شرح وزيادة ربحية البنوك التقليدية فقط دون البنوك الإسلامية. كان للتكلفة إلى الدخل أثر سلبي وهام على أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، يوفر التأثير المقدر للحجم دليلاً على وفورات الحجم في مجال البنوك الإسلامية باستخدام العائد على حقوق المساهمين، في حين أن ذلك ليس مهماً بالنسبة للبنوك التقليدية. علاوة على ذلك، فإن عمر البنك وتطوره المصرفي ليس لهما تأثير على مستوى

^١ Cheng, F. F., & Hassani, A. 2014. A Study of Islamic and Conventional Banks in Malaysia. *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*. Vol. 27. (1): pp: 73-99.

^٢ رامي زيتون. ٢٠١٢. "محددات أداء البنوك الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام تحليل لوحة البيانات". مجلة الاقتصاد العالمي والمالية. ج. ٥. ع. ١.

أداء البنك. أخيراً، يرتبط إجمالي الناتج المحلي ارتباطاً إيجابياً بربحية البنك، في حين يرتبط التضخم سلباً بربحية البنك.

قام الباحث فيصل القاسم¹ بتحديد محددات الربحية للبنوك الإسلامية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي ١٩٩٧ - ٢٠٠٤م. من خلال تطبيق تحليل الانحدار، تمت مقارنة محددات ربحية البنوك الإسلامية بالبنوك التقليدية. أخذت الدراسة مؤشرات الأداء ROA و ROE و NIM كمتغيرات تابعة. تفاعلت المتغيرات في الانحدار بشكل مختلف مع مؤشرات الربحية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. أولاً، يشير إجمالي الأصول - الذي يقيس الحجم - إلى وجود علاقة سلبية مع ربحية البنوك التقليدية وعلاقة إيجابية بالنسبة للبنوك الإسلامية. وهذا يعني أن البنوك التقليدية الأكبر تكون أقل ربحية. ثانياً، إجمالي الأسهم الذي يقيس الرملة له علاقة سلبية مع الربحية للبنوك التقليدية وعلاقة إيجابية للبنوك الإسلامية. هذا يشير إلى أن نسب رأس المال الأعلى تدعم ربحية البنوك الإسلامية. ثالثاً، ترتبط القروض الإجمالية لكلا النوعين من البنوك بعلاقة إيجابية مع الربحية، مما يشير إلى أن الإقراض يحسن الربحية. رابعاً، ترتبط الودائع بإيجابية مع ربحية الخدمات المصرفية التقليدية والسلبية. يشير هذا إلى أن الودائع تؤثر على ربحية البنوك الإسلامية سلباً بينما تساهم في ربحية البنوك التقليدية. خامساً، تؤثر إجمالي النفقات للبنوك التقليدية على الربحية بشكل سلبى، في حين أن إجمالي المصروفات للبنوك الإسلامية يساعد على الربحية. أخيراً، تساعد المصاريف غير المرتبطة بالفوائد على تحقيق الربحية المصرفية الإسلامية والتقليدية. علاوة على ذلك، فإن الدراسة التي أجريت على البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي تعطي صورة مختلفة عن الوساطة المالية. على الرغم من وجود بعض الاختلاف في الأنشطة المصرفية الإسلامية والتقليدية، إلا أن شروط الربحية لا تزال متشابهة. بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي النظر إلى الخدمات المصرفية الإسلامية على أنها حركة دينية ولكن ينظر لها كنظام متفوق على الخدمات المصرفية التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي.

¹ فيصل القاسم. ٢٠٠٥. "الربحية للبنوك الإسلامية والتقليدية في دول الخليج العربي: دراسة مقارنة". مجلة مراجعة الاقتصاد الإسلامي. ج.

٨- مؤشرات أخرى

قام الباحثون مومنه سعيد وآخرون^١ بدراسة العلاقة بين المخاطرة ورأس المال والكفاءة للبنوك الإسلامية والتقليدية لـ ٦٥ مصرفاً إسلامياً و ١٨٠ مصرفاً تقليدياً من ١٤ دولة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢. تم استخدام مؤشرات z-Score ونهج الحدود العشوائية ونسبة حقوق الملكية على الأصول لقياس مخاطر الإفلاس وكفاءة التكلفة والرأسمالية، على التوالي. أظهرت النتائج أن الزيادة في مخاطر الإعسار تؤثر خمس مرات بشكل أكبر على البنوك التقليدية مقارنةً بالبنوك الإسلامية وذلك لأن البنوك الإسلامية لها رأسمالية أفضل ولإعتمادها على أصحاب حسابات الاستثمار الذين يتابعون أنشطة البنك بشكل أفضل من المودعين التقليديين. غير أنه على الهيئات التنظيمية للبنوك الإسلامية الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى إعادة تقييم المخاطر بالنسبة للرأسمالية حيث أنه على المدى الطويل يمكن أن تزيد احتمالية مواجهة البنوك الإسلامية للمقايضة بين المخاطر والرأسمالية مما قد يؤثر بالتالي على أداء البنوك الإسلامية عالمياً. يعتبر الحد من المخاطر مفيداً لكفاءة التكلفة لكلا النوعين من البنوك على الرغم من أنه تأثيره أقل على البنوك الإسلامية. ترتبط كفاءة التكلفة العالية بانخفاض الرأسمالية والعكس صحيح بالنسبة للبنوك التقليدية مما يشكل علاقة تبادلية بين الرأسمالية وكفاءة التكلفة. أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فالعلاقة تكاملية حيث تشير النتائج إلى أن زيادة كفاءة التكلفة ترتبط بزيادة الرسمة. كما أظهرت النتائج أن حجم البنك يؤثر بشكل إيجابي على مخاطر الإفلاس لكلا النوعين من البنوك ويرتبط عكسياً برأسمالية أي بنك حيث أن كلا التأثيرين أقوى في حالة البنوك الإسلامية.

في الدراسة التي قام بها كوكو فان كاسترين^٢، تم دراسة فروق الأداء بين البنوك الإسلامية والتقليدية في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٥ م حيث التوجه التجاري والكفاءة وجودة الأصول والاستقرارية لعينة من ٥٥٧ بنكاً تقليدياً و ١٠٥ بنكاً إسلامياً في ٢٢ دولة لديها بنوك إسلامية وتقليدية. قام الباحث أولاً باختبار فروق الأداء بدراسة التأثيرات الثابتة للدولة-السنة ثم اضافة متغيرات السيطرة. تم بعد ذلك اختبار فروقات الأداء بين

^١ مومنه سعيد ومروان عزالدين ومحمد كبير وحسن وفاليوس باباس. ٢٠٢٠. "العلاقة الزمنية بين المخاطرة ورأس المال والكفاءة: حالة البنوك الإسلامية والتقليدية". مجلة المحيط الهادئ المالية. ج. ٦٢. ع. ١٠١٣٢٨.

^٢ Coco van Kasteren, 2016. *Performance of Islamic vs. conventional banking; an international comparison*. (Master Thesis). Tilburg University.

أحجام مجموعات مختلفة من البنوك الإسلامية والتقليدية. كما تم اختبار التنوع والحصة السوقية للبنوك في كل بلد وتأثير الأزمات الاقتصادية المحلية والعالمية بين عامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩م. دلت نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية مع أو بدون متغيرات التحكم لها دخل من الرسوم أقل، وتمويل من غير الودائع أقل، ونسبة أعلى لودائع القروض. فيما يتعلق بالكفاءة، فإن البنوك الإسلامية تتخلف عن أداء البنوك التقليدية. تُظهر جميع الانحدارات تقريبًا ارتفاعًا كبيرًا في إيرادات التكاليف وارتفاع التكاليف العامة للبنوك الإسلامية. وهذا يتفق مع نظرية أن البنوك الإسلامية لديها منتجات أكثر تعقيدًا مما قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف. أما من ناحية جودة الأصول، فإن البنوك الإسلامية التي تعمل في دول ذات حصة سوقية عالية من البنوك الإسلامية لديها قروض منخفضة القيمة. أما من ناحية الاستقرار فلم يتوصل الباحث إلى نتائج حاسمة إلا أن البنوك الإسلامية لديها في المتوسط نسبة أعلى من أصول الأسهم. كما تظهر البنوك خلال الأزمة العالمية تطابقًا أعلى عند الاستحقاق. ومع ذلك، فإن البنوك الإسلامية الكبرى والمدرجة تميل إلى أن تكون أقل استحقاقًا. توصل الباحث إلى أنه يوجد تباين كبير في النتائج عبر البلدان. بالنسبة لبعض البلدان، كانت النتائج ذات دلالة إيجابية، بالنسبة للبعض الآخر كانت ذات دلالة سلبية، وبالنسبة لبعض البلدان لم تكن ذات أهمية على الإطلاق.

لمقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقابل البنوك التقليدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣م، قام منار محمود الجزائر^١ باستخدام عينة من أفضل ٤٥ بنك مدرج. تم استخدام الإحصائيات الوصفية بناءً على مقاييس الأداء الخاصة بالبنك في إطار CAMEL بالإضافة إلى متغيرات الاقتصاد الكلي الخارجية. تم اختبار الاختلافات في الأداء للتأكد من دلالة إحصائية باستخدام اختبارات ANOVA أحادية الاتجاه. علاوة على ذلك، تم استخدام تحليل الانحدار. كشفت النتائج العملية للدراسة أن البنوك الإسلامية تفوقت على البنوك التقليدية من حيث كفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة وجودة الأرباح، ومع ذلك كان موقف السيولة فيها أضعف مقارنة بالبنوك التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، تم العثور على اختلافات إحصائية كبيرة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في كفاية رأس المال وجودة

^١ Al-Gazzar, M. M. 2014. *The financial performance of Islamic vs. conventional banks: An empirical study on the GCC & MENA region*. (Bachelor Dissertation). The British University in Egypt.

الإدارة وجودة الأصول. وأخيراً، فإن المحددات المهمة لربحية البنوك هي كفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة ومعدل الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن الدور المعتدل لنوع البنك له تأثير كبير على أداء البنك في منطقة الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي.

هدفت دراسة جيل جونز ومروان عز الدين وفاسيليوس باباس^١ بمقارنة الكفاءة بين عينة من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية الموجودة في ١٨ دولة خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩م. أثبتت نتائج تحليل مغلف البيانات (DEA) وتحليل الحدود الوصفية (MFA) عدم وجود اختلافات كبيرة في الكفاءة الإجمالية (في المتوسط) بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. من خلال استخدام تحليل العوامل المتعددة (MFA) غير حدودي، تم تحليل الكفاءة الإجمالية إلى مكونين: الكفاءة الصافية والذي يقدم مقياساً للكفاءة الإدارية، والكفاءة النوعية والذي يقدم مقياساً عن كفاءة طريقة العمل. تم الخلوص أنه لا يوجد اختلاف كبير في الكفاءة الإجمالية بين أنواع الخدمات المصرفية من خلال مرحلتين: أولاً، أكدت نتائج الكفاءة النوعية على أن الخدمات المصرفية الإسلامية أقل كفاءة في المتوسط، من الخدمات المصرفية التقليدية. ثانياً، كانت الكفاءة الصافية للبنوك الإسلامية أعلى بكثير في المتوسط مقارنة بالبنوك التقليدية، مما يشير إلى أن مديري البنوك الإسلامية يتسمون بالكفاءة. توصل الباحثون إلى أن الفروق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث صافي الكفاءة وفعالية النوع تتم ملاحظتها حتى بعد مراعاة العوامل المصرفية والاقتصادية الكلية الأخرى. تحتاج البنوك الإسلامية إلى النظر في النظام المصرفي التقليدي للحصول على أفكار حول كيفية جعل نظامها الخاص أكثر كفاءة كتوحيد محفظة منتجاتها مثلاً كما هو الحال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الكبرى. كما تحتاج البنوك التقليدية إلى دراسة الجانب الإداري للخدمات المصرفية الإسلامية للحصول على أفكار حول كيفية تحسين كفاءة مديريها. كما تم التوصل إلى أن العلاقة بين الكفاءة وحجم البنك ذات دلالة تربيعية، وأن معظم البنوك في العينة تعمل في الجزء المنحدر من الدالة.

^١ Johnes, J., Izzeldin, M., & Pappas, V. 2014. "A comparison of performance of Islamic and conventional banks 2004–2009". *Journal of Economic Behavior & Organization*. Vol. 103: pp. S93–S107.

قامت وحيدة أحمد وروبن لوو^١ بمقارنة الكفاءة المصرفية الإسلامية مع المصرفية التقليدية في ثلاث دول أوروبية - ألمانيا وتركيا والمملكة المتحدة. تغطي الدراسة الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨م في قياس كفاءة X باستخدام الطريقة غير البارامترية، والمعروفة باسم تحليل مغلف البيانات (DEA). ويكشف أن البنوك الإسلامية أكثر كفاءة من الناحية الفنية مقارنة بالبنوك التقليدية ولكنها تعاني من انخفاض كفاءة التخصيص. وهذا يؤدي إلى انخفاض كفاءة تكلفة البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية في أوروبا.

اختبر مناوور اقبال^٢ عددًا من الفرضيات والمفاهيم باستخدام بيانات تجريبية حول الخدمات المصرفية الإسلامية المتعلقة بالفترة ١٩٩٠-١٩٩٨م. دلت تحليل الاتجاهات الواردة في هذه الدراسة إلى تباطؤ عام وتدرجي في نمو البنوك الإسلامية مقارنة بفترة الثمانينيات. تم تحديد أربعة أسباب لهذا الاتجاه. أولاً، خلال ثمانينيات القرن الماضي، كان هناك الكثير من الأموال المجمدة بسبب حقيقة أن العديد من العملاء المسلمين لا يرغبون في الانخراط في أي معاملات بفائدة ربوية. في غياب بديل قابل للتطبيق، كانوا يحتفظون بمدخراتهم في خزائن خاصة وما إلى ذلك. لذلك في هذه السنوات العشر إلى الخمس عشرة، وجدت هذه المدخرات طريقها إلى خزائن البنوك الإسلامية. وفقاً لذلك بدأ معدل نمو الودائع في الانخفاض. ثانياً، خلال التسعينيات بدأ عدد متزايد من البنوك التقليدية في تقديم المنتجات الإسلامية. ثالثاً في التسعينيات كان هناك اتجاه لإنشاء صناديق الاستثمار الإسلامية. قد يتم تحويل بعض ودايع البنوك الإسلامية إلى هذه الصناديق أيضاً. أخيراً، يمثل انخفاض معدل النمو مجرد ظاهرة إحصائية.

قارنت ريجانا كوثر وآخرون^٣ بين الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بهدف التحقق مما إذا كانت باكستان لديها نظام مصرفي إسلامي راسخ. تم تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام نموذج CAMEL للبنوك التي لديها عدد كبير من الفروع في باكستان. تم تضمين ما مجموعه ١٠ بنوك (مساوية لكلا الفئتين) في الدراسة مع بيانات

^١ Ahmad, W., & Luo, R. H. 2010. "Comparison of banking efficiency in Europe: Islamic versus conventional banks". In *International Banking in the New Era: Post-Crisis Challenges and Opportunities. International Finance Review*. Vol. 11: pp. 361-389.

^٢ Iqbal, M. 2001. "Islamic and conventional banking in the nineties: a comparative study". *Islamic economic studies*. Vol. 8. (2): pp. 92-107.

^٣ ريجانا كوثر ومحمد عامر وهبة ميهافيش ومحمد عظيم. ٢٠١١. "تحليل كاميل للبنوك الإسلامية والتقليدية: دراسة مقارنة بين البنوك". مراجعة الاقتصاد والمالية. ج. ١.

مالية مدتها خمس سنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠م، وتتألف الأساليب الإحصائية من اختبار ليفين (Levene's test) واختبار (t-test) واختبار مان ويتني (Mann-Whitney test). تشير الدلائل إلى أنه حتى الآن لا تتمتع البنوك الإسلامية في باكستان بموثوقية كبيرة مقارنة بالبنوك التقليدية. دلت الدراسة إلى حاجة البنوك الإسلامية للوعي والتحسينات والتوسعات في النظام المصرفي الإسلامي في باكستان.

قارنت دراسة الباحثين حسيب شاهد وآخرون^١ بين كفاءة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في باكستان. تعد البنوك التقليدية أقدم تاريخياً في باكستان مقارنة بالبنوك الإسلامية. المصرفية الإسلامية في باكستان في مراحلها الأولى، حيث يوجد عدد قليل جدا من البنوك تعمل في المصرفية الإسلامية الخالصة. أعتبرت الدراسة عينة من خمسة بنوك إسلامية وخمسة بنوك تقليدية من (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩م). تم تطبيق نموذج (DEA) لقياس كفاءة كل من القطاعين المصرفيين تحت إطار نهجي VRS و CRS. أظهرت نتائج الكفاءة التقنية أن البنوك التقليدية أفضل من البنوك الإسلامية، ولكن أظهر كلا القطاعين نتائج تنافسية في كفاءة التكلفة وكفاءة التخصصية. كما أظهرت الإحصاءات أنه لا يوجد فرق كبير في متوسط درجات كفاءة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية إلا في عام ٢٠٠٨م.

قامت الباحثة رتيبة بركيبة^٢ بتقييم أداء البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢م باستخدام مؤشرات العائد والمخاطرة. تمت المقارنة بين بنكي القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري. أظهرت النتائج أن مؤشرات العائد التي تطبق في البنوك التقليدية هي نفسها التي تطبق في البنوك الإسلامية. كما أن بعض من مؤشرات المخاطرة يختلف في كيفية حسابها في البنكين وأن نتائج القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري متقاربتان.

هدفت دراسة الباحثة فرحانة اسماعيل وآخرون^٣ إلى فحص كفاءة التكلفة للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية المختارة (٨ بنك إسلامي و٩ بنك تقليدي) خلال الفترة من

^١ Shahid, H., Rehman, R., Niazi, G. K., & Raoof, A. 2010. "Efficiencies comparison of Islamic and conventional banks of Pakistan". *International Research Journal of Finance and Economics*. Vol. 49. (9): pp. 24-42.

^٢ رتيبة بركيبة. ٢٠١٤. تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية. دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٢). (رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة قاصدي مرياح.

^٣ Ismail, F., Majid, M. S. A., & Rahim, R. A. 2013. "Efficiency of Islamic and conventional banks in Malaysia". *Journal of Financial Reporting and Accounting*. Vol. 11. (1): pp. 92-107.

٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ م في ماليزيا. تم في البداية استخدام تحليل البيانات (DEA) للتحقق من فعالية تكلفة القطاع المصرفي الماليزي، ثم تحليل انحدار Tobit الذي يحدد العوامل التي تؤثر على كفاءة البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في ماليزيا. كشفت نتائج (DEA) عن الكفاءة الفنية باعتبارها المساهم الرئيسي في كفاءة التكلفة للبنوك التقليدية والكفاءة التخصيصية كمساهم رئيسي في كفاءة تكلفة البنوك الإسلامية. مما يدل على أن البنوك التقليدية كانت فعالة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات. على العكس من ذلك، كانت البنوك الإسلامية فعالة في تخصيص مواردها واستخدامها. بالإضافة إلى ذلك، تم العثور على كفاءة النطاق باعتبارها المصدر الرئيسي للكفاءة الفنية لكل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مما يدل على أن هذا الحجم مهم في تحسين كفاءة البنك. نتائج تحليل الانحدار Tobit ذات شقين. أولاً، تدل على أن الرسمة وأحجام البنوك ترتبط بشكل إيجابي وكبير بالكفاءة. ثانياً، كذلك وجد أن جودة القرض مرتبطة سلباً وبشكل ملحوظ بالكفاءة.

هدفت دراسة الباحثين أبوحنيفة نعمان وآخرون^١ إلى الإجابة عن سؤال البحث حول نوع البنوك التي تحقق أداءً جيداً على مستوى البنوك في بنجلادش. للإجابة على سؤال البحث، استخدمت الدراسة الانحدار اللوجستي الثنائي. باستخدام ٢٢٣ ملاحظة من ٢٣ بنك تقليدياً و٧ بنوك إسلامية في بنجلادش خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣ م، أظهرت الدراسة وجود فرق كبير بين البنوك التقليدية والإسلامية في بنجلادش من ناحية الربحية ومخاطر الائتمان ورسمة البنك وحجمه. ويخلص التحقيق كذلك إلى أن ربحية البنوك الإسلامية وكفاءتها والسيولة وحجمها أقل من البنوك التقليدية ومع ذلك، فإن رسمة البنوك الإسلامية أعلى من البنوك التقليدية.

حلل الباحثان ايتيم ايرجيك وبولينت ارسلان^٢ دراسة تأثير أسعار الفائدة على الودائع والقروض التي تحتفظ بها البنوك التقليدية والإسلامية مع الإشارة بشكل خاص إلى الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٠٥ ويوليو ٢٠٠٩ م على أساس منهجية تصحيح أخطاء

^١ Noman, A. H. M., Pervin, S., Chowdhury, N. J., Hossain, M. A., & Banna, H. 2015. "Comparative performance analysis between conventional and islamic banks in Bangladesh-an application of binary logistic regression". *Asian Social Science*, Vol. 11. (21): pp. 248.

^٢ Ergeç, E. H., & Arslan, B. G. 2013. Impact of interest rates on Islamic and conventional banks: the case of Turkey. *Applied Economics*. Vol. 45. (17): pp. 2381-2388.

المتجهات (VEC). من المتوقع نظريًا ألا تتأثر البنوك الإسلامية، التي تعتمد على الخدمات المصرفية بدون فوائد، بأسعار الفائدة؛ ومع ذلك، وفقًا للدراسات السابقة، وجدت الدراسة أن البنوك الإسلامية في تركيا تتأثر بشكل واضح بأسعار الفائدة.

قامت الباحثة سميرة قشقرى^١ بدراسة الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية لـ ١٠ بنوك إسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي و ١٢ بنكا تقليديا في الولايات المتحدة الأمريكية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٢م من خلال تقدير نسب شارب وترينور (Sharpe and Treynor ratios) وتطبيق نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM). تظهر نتائج الدراسة التجريبية أن البنوك الإسلامية لديها نسب شارب وترينور أكبر من البنوك التقليدية، مما يعني أن البنوك الإسلامية لديها كفاءة أكبر في مواجهة تقلبات السوق من حيث مخاطر السوق والحفاظ المالية. بالإضافة إلى ذلك، تأثرت البنوك التقليدية بشكل كبير بالأزمة المالية عام ٢٠٠٨ مقارنة بتأثر البنوك الإسلامية بها.

هدف الباحثون مظفر أسعد وآخرون^٢ إلى فهم الاختلافات الرئيسية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في باكستان على أساس تحليل التكلفة والفوائد، ومقارنة هيكل الإقراض، ومقارنة إدارة المخاطر خاصة في سياق العصر الرقمي الحالي. تعتمد المنهجية المتبعة في البحث على مراجعة البحوث السابقة على البنوك في باكستان. وجد الباحثون أن إنتاجية البنوك الإسلامية ونجاحها أفضل من البنوك التقليدية.

قام الباحثون ك. سراج و سودارسانس بيبلاي^٣ بمراجعة ومقارنة أداء البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية العاملة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠م. بحثت الدراسة عن مدى وجود تشابه في نمو مؤشرات الأداء المختارة للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، واختارت ٦ بنوك إسلامية و ٦ بنوك تقليدية. يتم إجراء دراسة مقارنة على أساس مؤشرات الأداء القائمة مثل OER

^١ Gashkari, S. 2015. *The financial stability in the US and GCC for both the conventional and Islamic banks*. (Master Thesis). Faculty of California State Polytechnic University.

^٢ Asad, M., Ahmad, I., Haider, S. H., & Salman, R. 2018. A critical review of Islamic and conventional banking in digital era: a case of Pakistan. *International Journal of Engineering & Technology*. Vol. 7. (4): pp. 57-59.

^٣ Siraj, K. K., & Pillai, P. S. 2012. "Comparative study on performance of Islamic banks and conventional banks in GCC region". *Journal of Applied Finance and Banking*. Vol. 2. (3): pp. 123.

و NPR و ROA و ROE و EOA ومصروفات التشغيل والأرباح والأصول وإيرادات التشغيل والودائع وإجمالي حقوق الملكية. كشفت الاستنتاجات المبينة على التحليل عن أداء أفضل للخدمات المصرفية الإسلامية خلال فترة الدراسة حيث يتم تمويلها بشكل أكبر من البنوك التقليدية. أظهرت ANOVA وجود علاقة كبيرة في حركة المؤشرات المالية المختارة. سجلت البنوك التقليدية نمواً في الإيرادات خلال هذه الفترة، لكن لم تستطع تحقيق ربح محسّن بسبب ارتفاع المخصصات لحسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة. تأثرت مؤشرات الأداء بالأزمات المالية التي يمكن ملاحظتها في اتجاهات الركود منذ العام ٢٠٠٧م.

قام الباحثان عبدالرحيم الساعاتي ومحمود العصيمي^١ بتقدير دالة تكاليف المتسامية اللوغاريتمية لعدد من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية لقياس وفورات الحجم ووفورات النطاق ومرونة الإحلال والمرونة السعرية للمدخلات في تلك البنوك، ومقارنتها فيما بينها، واستخلاص نتائجها الاقتصادية. اعتمد البحث على عينة صغيرة تتكون من ستة بنوك إسلامية وأربعة بنوك تقليدية خليجية وخمسة بنوك تقليدية سعودية، الأمر الذي قد يجد من قوة هذه النتائج. وأهم نتائج البحث هي أن البنوك التقليدية تتمتع بوفورات حجم سالبة عكس البنوك الإسلامية، هذه الوفورات الموجبة تعطي البنوك الإسلامية ميزة في خفض متوسط تكلفتها الكلية كلما توسعت في أعمالها وخدماتها المصرفية، إلى أن يصل إجمالي أصول البنك إلى نحو ٥٥٦ مليون دولار مما يتيح لها حتى ذلك الحجم زيادة قدرتها على منافسة البنوك التقليدية والاستحواذ على حصة أكبر من السوق. كذلك أظهرت النتائج أن البنوك الإسلامية لا تتميز بتكاليف تكاملية (أي تنعدم فيها وفورات النطاق) وأن من الأفضل لها من جهة التكاليف أن تخصص في نوع معين من العقود لأن كل عقد يتطلب مزيجاً مختلفاً من المدخلات. تم الخلوص أن البنوك الإسلامية تتمتع بوفورات حجم موجبة وبذلك يكون لديها ميزة في تخفيض متوسط تكلفة الإنتاج كلما توسعت في الحجم إلى أن تصل إلى الحجم الأمثل حيث يصل متوسط التكاليف إلى أقل ما يمكن عندما تكون أصول البنك ٥٥٦ مليون دولار. أما في البنوك التقليدية فقد أظهر بنك قطر وبنك عمان وفورات حجم موجبة مما يدل على أن لديهما ميزة في تخفيض متوسط التكاليف بزيادة الإنتاج ولكنها أقل نسبياً من ميزة البنوك الإسلامية في خفض تكلفة

^١ عبدالرحيم الساعاتي ومحمود العصيمي. ١٩٩٥. تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية. جدة السعودية: مجلة جامعة الملك

عبدالعزيز. الاقتصاد الإسلامي. ج. ٧.

وحدة الإنتاج بزيادة الإنتاج. أما بقية البنوك التقليدية المدرجة في الدراسة فقد أظهرت وفورات حجم سالبة مما يدل على أن متوسط التكاليف يزداد كلما توسعت هذه البنوك في الإنتاج. كذلك توصلت الدراسة إلى إمكانية الإحلال بين العمل والتجهيزات الرأسمالية (رأس المال العيني) في جميع البنوك الإسلامية، وهذا يعني أن البنوك الإسلامية وصلت إلى حجم يتيح لها زيادة التجهيزات الرأسمالية وتخفيض العمالة لزيادة انتاجية البنك. أما البنوك التقليدية فإن إمكانية الإحلال موجودة فيها جميعاً ما عدا بنك عمان التجاري وبنك القاهرة السعودي اللذين وجد فيهما أن العمل والتجهيزات الرأسمالية مدخلين متكاملين. وبالمقارنة مع البنوك الإسلامية وجد أن إمكانية الإحلال في البنوك التقليدية أكبر منها في البنوك الإسلامية وهذا يرجع إلى طبيعة الصيرفة الإسلامية حيث تتطلب عمالة أكثر لتنفيذ العقود المختلفة التي يقوم بها البنك الإسلامي.

من خلال مناقشة الدراسات السابقة التي قامت بمقارنة اختلاف الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية، نجد أنه هناك أربع دراسات سابقة فقط قامت بالبحث في مدى هذا الاختلاف بين بنوك محددة وفترة زمنية محددة في المملكة العربية السعودية. غير أنه يوجد هناك بعض الفجوات في هذه الدراسات التي ستقوم الدراسة بمعالجتها حيث لم تشمل أغلب الدراسات جميع البنوك الموجودة خلال فترة الدراسة مما يقلل من شمولية النتائج ودلائلها. كما أن المؤشرات المعتمدة في الدراسات السابقة إما تكون غير كافية حيث أن بعض هذه الدراسات لم يقارن بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث نسب النشاط والملاءة المالية رغم أهميتهما لأنهما يعكسان مدى الاستقرار المالي للبنوك.

الجدول ٣، ٢ مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

الباحث	عينة البحث	الفترة الزمنية	مؤشرات الأداء	النتائج
١ - مؤشرات السيولة والربحية والنشاط والملاءة المالية				
شاهد كاكاخيل و فاريال رحيم و محمد طارق، ٢٠١٩	٢ بنك إسلامي و ٢ بنك تقليدي في باكستان	٢٠٠٨- ٢٠١٠م	السيولة والربحية والملاءة والنشاط	<ul style="list-style-type: none"> ● البنوك التقليدية أكثر ربحية من البنوك الإسلامية. ● البنوك الإسلامية في باكستان بنسبة أفضل من السيولة والنقد والديون إلى الأصول والأصول بينما البنوك التقليدية أفضل في النسب الأخرى المتبقية.
كرمة السخري، ٢٠١٦	١ بنك إسلامي و ٤ بنوك تقليدية في الجزائر	٢٠١١- ٢٠١٥م	السيولة والربحية والنشاط ومؤشر الملاءة المالية	<ul style="list-style-type: none"> ● البنوك الإسلامية تتمتع بسيولة عالية وهي أكثر ربحية من البنوك التقليدية. ● البنوك التقليدية أكثر نشاطا من البنوك الإسلامية. ● مؤشر الأمان والملاءة المالية أظهر أن كلا النوعين من البنوك تتمتع بملاءة مالية مقبولة.
٢ - مؤشرات السيولة والربحية والنشاط				
محمد خير ابراهيم شخاترة و د. ابراهيم عبد الحليم، ٢٠٢٠	٢ بنك إسلامي و ١٣ بنك تقليدي في الأردن	٢٠٠٢ - ٢٠١٧م	السيولة والربحية والنشاط ومؤشرات السوق	<ul style="list-style-type: none"> ● ارتفاع نسبة السيولة لدى البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية. ● انخفاض مؤشر الربحية للبنوك الإسلامية في نسبة العائد على مجموع الموجودات وصافي الربح إلى إجمالي الدخل، وارتفاعه في نسبة العائد على حقوق الملكية. ● ارتفاع مؤشر النشاط للبنوك الإسلامية في نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الودائع وإلى إجمالي الموجودات وانخفاضه في نسبة صافي الفوائد.

<ul style="list-style-type: none"> ● معدل دوران السهم لدى البنوك الإسلامية أعلى من البنوك التقليدية. 				
<ul style="list-style-type: none"> ● عدم وجود اختلاف بين مؤشرات الأداء لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية. ● خلال فترة الدراسة، كانت نسب السيولة مرتفعة ونسب النشاط منخفضة لكلا المجموعتين. ● تفاوتت الربحية خلال سنوات الدراسة بسبب تقلبات أسعار الصرف لكلا المجموعتين. كما أن نسب مؤشرات السوق كانت جيدة لكليهما. 	السيولة والربحية والنشاط ومؤشرات السوق	٢٠١٤ - ٢٠١٨ م	٣ بنوك إسلامية و ١٠ بنوك تقليدية	سامر محمد حسن، ٢٠١٩
<ul style="list-style-type: none"> ● البنوك الإسلامية تتمتع بسيولة أعلى من البنوك التقليدية. ● البنوك الإسلامية لديها القدرة على تحقيق أرباح مثلها مثل البنوك التقليدية. ● حجم نشاط البنوك الإسلامية أكبر من البنوك التقليدية. 	السيولة والربحية وحجم النشاط	٢٠٠٨ - ٢٠١٧ م	٤ بنوك إسلامية و ٦ بنوك تقليدية	رفعت فتحي متولي يوسف ٢٠١٨
<ul style="list-style-type: none"> ● ارتفاع نسبة الاستثمار القائم على حقوق الملكية لدى البنك الإسلامي مقارنة بالبنك التقليدي. ● انخفاض نسبة تكلفة الودائع لدى البنك الإسلامي . ● ارتفاع نسبة حجم محصن المخاطر لدى البنك الإسلامي مقارنة بالبنك التقليدي. 	السيولة والربحية والنشاط والمخاطر والمديونية والعوائد على الودائع الاستثمارية والبنود خارج الميزانية	٢٠٠٣ - ٢٠١٢ م	١ بنكاً إسلامياً و ١ بنكاً تقليدياً	زينب المدودي ٢٠١٣

<ul style="list-style-type: none"> ● البنوك الإسلامية أقل ربحية وأعلى سيولة ونشاط من البنوك التقليدية. ● مؤشرات السوق مختلفة حيث ظهرت بعضها منخفضة للبنوك الإسلامية وظهر البعض الآخر على ارتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية. 	السيولة والربحية والنشاط ومؤشرات السوق	٢٠٠٦ - ٢٠١٠ م	١ بنك إسلامي و٤ بنوك تقليدية في فلسطين	زاهر صبحي بشناق، ٢٠١١
٣- مؤشرات السيولة والربحية والملاءة المالية				
<ul style="list-style-type: none"> ● تقارب مؤشرات الأداء بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية. ● تطور أداء المصارف الإسلامية وتناميها خلال سنوات الدراسة. ● على المصارف الإسلامية إجراء تقييم دوري ومعمق للأداء باستخدام مؤشرات مالية فائدة للتعرف على نقاط القوة ومواطن الضعف. 	السيولة والربحية وهيكل رأس المال والخصص السوقية	٢٠١٣ - ٢٠١٧ م	٣ بنوك إسلامية و٤ بنوك تقليدية في فلسطين	عزمي وصفي عوض ، ٢٠٢٠
<ul style="list-style-type: none"> ● تفوق البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية من حيث جودة رأس المال وجودة الإدارة والأرباح والسيولة. ● عدم وجود فرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية من ناحية جودة الأصول. ● من أهم المسببات لتفوق البنوك التقليدية عدم وجود معايير محاسبة ومراجعة خاصة للبنوك الإسلامية ونقص الخبراء في التمويل والصيرفة الإسلامية في مصر. 	السيولة والربحية ورسملة المال وجودة الأصول والكفاءة	٢٠٠٢ - ٢٠١٠	٢ بنك إسلامي و٣ بنوك تقليدية في مصر	منان عتاب و رشما المسلماني، ٢٠٢٠
<ul style="list-style-type: none"> ● تفاوت نسب الربحية، وكفاية رأس المال والسيولة بين البنوك الإسلامية. ● ضرورة الاستمرار في نشر الوعي المصرفي، وتعزيز الترابط بين التمويل الإسلامي وأنظمة الاقتصاد الانتاجي. 	السيولة والربحية وكفاية رأس المال	٢٠١٣ - ٢٠١٧ م	٤ بنوك إسلامية	شالور وسام وملبان حكيم . ٢٠١٩

<ul style="list-style-type: none"> ● البنك الإسلامي أفضل من البنك التقليدي فيما يخص بالعائد على إجمالي الأصول والعائد إلى إجمالي حقوق الملكية وهامش الربح الصافي والمصاريف التشغيلية إلى الإيرادات. ● البنك الإسلامي أفضل في نسبة السيولة النقدية بالرغم من كونه يمتلك سيولة عالية جداً إلا أنها أقل من السيولة النقدية للبنك التقليدي مما يدل على وجود كمية كبيرة من الأصول النقدية عاطلة عن الاستثمار. ● هيكل رأس المال للبنك التقليدي أكثر متانة من البنك الإسلامي. ● البنك التقليدي أفضل من البنك الإسلامي في معدل استثمار الودائع. 	<p>السيولة والربحية والكفاءة وهيكل رأس المال.</p>	<p>٢٠١٢ - ٢٠١٢ م</p>	<p>١ بنك إسلامي ١٠ بنك تقليدي في العراق</p>	<p>روهات زاده وضحي اسماعيل، ٢٠١٨</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● البنوك الإسلامية أكثر ربحية ولديها رأس مال أكبر، ولديها مخاطر أقل، وتسهم في النمو الاقتصادي أكثر من البنوك التقليدية. ● البنوك التقليدية أكثر كفاءة ولديها محافظ استثمارية متنوعة أكثر من البنوك الإسلامية. 	<p>السيولة والمخاطر والربحية والكفاءة والرسالة والمساهمة في النمو الاقتصادي</p>	<p>١٩٨٨ - ٢٠١٦ م</p>	<p>٤ بنوك إسلامية و ٨ بنوك تقليدية</p>	<p>محمد الغفيص ٢٠١٧</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● لا يوجد أي دليل يثبت أن أداء البنوك الأردنية التقليدية أفضل منه في البنوك الإسلامية. ● البنوك الإسلامية أقل مخاطرة من البنوك التجارية وبالتالي فهي أقل تأثراً بالأزمات المالية والتقلبات 	<p>السيولة والربحية ونسب المخاطرة والملاءة المالية</p>	<p>٢٠٠٠ - ٢٠١٣ م</p>	<p>٣ بنوك إسلامية و ٣ بنوك تقليدية في الأردن</p>	<p>علي مطر، ٢٠١٧</p>

<ul style="list-style-type: none"> ● لا يوجد فرق كبير بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث تأثير الأزمة المالية على سلامة البنوك. ● البنوك الإسلامية تفوقت على البنوك التقليدية فيما يتعلق بالعودة إلى مؤشر الأصول أثناء الأزمة المالية وبعدها. 	السيولة والربحية ورسملة المال وجودة الأصول والكفاءة	٢٠٠٧ - ٣٤ بنك إسلامي و ٣٤ بنك تقليدي من ٢٠٠٨ م ١٦ دولة	خولة بورخيس ومحمد نبي، ٢٠١٣
<ul style="list-style-type: none"> ● تفوقت البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية في الربحية والسيولة وإدارة مخاطر الائتمان وكذلك الملاءة المالية. ● هناك نقص في المنتجات المالية الإسلامية المتقدمة والمؤسسات والأسواق، توجد قلة معرفة بالمنتجات المالية الإسلامية. 	السيولة والربحية ومخاطر الائتمان والملاءة المالية	٢٠٠٨ - ٣ بنوك إسلامي و ٦ بنوك تقليدي في ٢٠١٠ م مصر	منى فايد، ٢٠١٣
<ul style="list-style-type: none"> ● لا يوجد اختلافاً كبيراً بين أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الربحية. ● البنوك الإسلامية أكثر سيولة وأقل مخاطرة وفعالية من الناحية التشغيلية من البنوك التقليدية. 	السيولة والربحية والمخاطر والملاءة المالية وكفاية رأس المال والشر وكفاءة التشغيل	٢٠٠٦ - ٣ بنوك إسلامية و ٣ بنوك تقليدية في ٢٠٠٩ م باكستان	سناء الله وعتيقة رحمان، ٢٠١٢
<ul style="list-style-type: none"> ● البنوك التقليدية أفضل من حيث الربحية والسيولة. ● البنوك الإسلامية أفضل من حيث إدارة مخاطر الائتمان والحفاظ على الملاءة المالية. 	السيولة والربحية ومخاطر الائتمان والملاءة المالية	٢٠٠٥ - ٥ بنوك إسلامية و ٢٢ بنكا تقليديا في ٢٠٠٩ م باكستان	ماهفيس طارق و ارشيا طاهر و وجيه المؤمنين، ٢٠١٢

<p>سمير بن تويج، ٢٠١١</p>	<p>٣ بنوك إسلامية و بنوك تقليدية</p>	<p>٢٠٠٥- ٢٠٠٩م</p>	<p>الربحية والسيولة وهيكلة رأس المال والكفاءة</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● وصل أداء البنوك الكبيرة (باستثناء بنك الراجحي) إلى النمو الناضج على عكس البنوك المتوسطة الحجم. إنهم ينموون للتنافس ضد البنوك الكبيرة. ● حجم البنوك له تأثير سلبي على الأداء المالي، في حين أن استخدام الأصول له تأثير إيجابي على ربحية البنوك السعودية. ● زيادة مصاريف تشغيل البنوك إلى زيادة صافي العمولات الخاصة وتقليل العائد على حقوق المساهمين.
<p>٤- مؤشرات السيولة والربحية</p>				
<p>عمرو يوسف واسامة سمير، ٢٠١٥</p>	<p>٢ بنك إسلامي و٣ بنوك تقليدي في مصر</p>	<p>٢٠١٠- ٢٠١٣م</p>	<p>الربحية وكفاية رأس المال وإدارة المخاطر</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية لا تختلف عن بعضها البعض. ● هناك اختلافات بسيطة بين العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. ● تهيمن البنوك التقليدية على كفاية رأس المال. ● تتمتع البنوك الإسلامية بمكانة متفوقة في جودة الأصول. ● أداء البنوك التقليدية أفضل في إدارة السيولة.
<p>محمد تنعيم إسلام ومحمد أشرف الزمان، ٢٠١٥</p>	<p>٥ بنوك تقليدية و٥ بنوك إسلامية في بنجلادش</p>	<p>٢٠٠٩- ٢٠١٣م</p>	<p>الربحية وكفاية رأس المال، والقدرة الإدارية وجودة الأصول</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● البنوك الإسلامية أكثر ربحية وسيولة وكفاية رأس المال لديها أعلى من البنوك التقليدية. ● إدارة البنوك التقليدية أكثر كفاءة في السيطرة على نفقات التشغيل.

٥- مؤشرات السيولة والملاءة المالية				
<ul style="list-style-type: none"> ● البنوك الإسلامية حققت أداءً أفضل في امتلاك رأس مال كاف ومركز سيولة أفضل. ● البنوك التقليدية رائدة في جودة الإدارة والقدرة على الكسب. ● جودة الأصول لكلا البنوك هي نفسها تقريباً. ● سجلت البنوك التقليدية نسبة خسارة أقل قليلاً في القروض. 	<ul style="list-style-type: none"> ● السيولة وكفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة، والقدرة على الكسب. 	<ul style="list-style-type: none"> ● ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ م 	<ul style="list-style-type: none"> ● ٥ بنوك إسلامية و ٥ بنوك تقليدية في باكستان 	<ul style="list-style-type: none"> ● محمد جعفر وعرفان منارفي، ٢٠١١
<ul style="list-style-type: none"> ● نسب رأس المال ونسبة الودائع يؤثران على ربحية البنوك الإسلامية أما حجم البنك ونسبة السيولة يؤثران على ربحية البنوك التقليدية. ● الإيداع يؤثر بشكل مهم في البنوك التقليدية لكن بمستوى أقل في البنوك التقليدية. ● الربحية العالية قد تؤدي إلى ارتفاع نسب رأس المال. 	<ul style="list-style-type: none"> ● السيولة ورأس المال والودائع وحجم البنك. 	<ul style="list-style-type: none"> ● ٢٠٠٨ - ٢٠١٦ م 	<ul style="list-style-type: none"> ● ١٦ بنكاً إسلامياً و ٢٢ بنكاً تقليدياً في ماليزيا 	<ul style="list-style-type: none"> ● نورهدايه صوفيا ونورازيه أرشد، ٢٠١٩.
٦- مؤشرات السيولة				
<ul style="list-style-type: none"> ● السيولة والكفاءة للبنوك التقليدية أكبر مقارنة بالبنوك الإسلامية خلال أزمة الرهن العقاري. ● نسب رأس مال البنوك الإسلامية تميل إلى إظهار اتجاه سلبي، في حين تميل نسب الرافعة المالية إلى إظهار اتجاه إيجابي. 	<ul style="list-style-type: none"> ● السيولة والكفاءة والاستقرارية 	<ul style="list-style-type: none"> ● ٢٠٠٦ - ٢٠١٢ م 	<ul style="list-style-type: none"> ● ١٢٥ بنك إسلامي و ٥١٤ بنك تقليدي من ٢٩ دولة 	<ul style="list-style-type: none"> ● محمد بيطار، ٢٠١٤

٧- مؤشرات الربحية				
<ul style="list-style-type: none"> ● البنوك الإسلامية أكثر ربحية من البنوك التقليدية. ● إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية أعلى من البنوك التقليدية. 	الربحية	٢٠١٦ - ٢٠١١ م	٣ بنوك إسلامية و ٣ بنوك تقليدية في ماليزيا	حميده رملان ومحمد عدنان، ٢٠١٦
<ul style="list-style-type: none"> ● لم يعثر على اختلافات كبيرة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في الدخل. ● البنوك الإسلامية أقل تكلفة. ● كل من ROAA و ROAE للبنوك التقليدية تأثرت بشكل كبير وسلبي بالآزمة المالية العالمية بعكس البنوك الإسلامية التي لم تتأثر كثيراً من ناحية الـ ROAA. 	الربحية	٢٠٠٥ - ٢٠١٤ م	٢٢ بنك إسلامي و ١٩ بنك تقليدي من ١٤ دولة	تيسا توين، ٢٠١٥
<ul style="list-style-type: none"> ● وجود علاقات إيجابية وهامة بين حجم القروض وحجم ودائع العملاء وربحية البنوك. ● البنوك التقليدية الماليزية أكثر ربحية من البنوك الإسلامية خلال فترة الدراسة. ● متوسط العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول في البنوك التقليدية أعلى منه في البنوك الإسلامية. 	الربحية	٢٠٠٦ - ٢٠١١ م	١٦ بنكاً إسلامياً و ١٦ بنكاً تقليدياً في ماليزيا	شينج فان فاه وعباس حساني، ٢٠١٤

<ul style="list-style-type: none"> ● حقوق ملكية البنك مهمة في شرح وزيادة ربحية البنوك التقليدية فقط. ● يوفر التأثير المقدر للحجم دليلاً على وفورات الحجم في مجال البنوك الإسلامية باستخدام العائد على حقوق المساهمين، في حين أنه ليس مهمًا بالنسبة للبنوك التقليدية. ● عمر البنك وتطوره المصرفي ليس لهما تأثير على أداء البنك. 	الربحية ووفورات الحجم	٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ م	١٣ بنك إسلامي و ٣٨ بنك تقليدي	رامي زيتون، ٢٠١٢
<ul style="list-style-type: none"> ● يشير إجمالي الأصول الذي يقيس الحجم إلى وجود علاقة سلبية مع ربحية البنوك التقليدية وعلاقة إيجابية بالنسبة للبنوك الإسلامية. ● إجمالي الأسهم الذي يقيس الرملة له علاقة سلبية مع الربحية للبنوك التقليدية وعلاقة إيجابية للبنوك الإسلامية. ● ترتبط القروض لكلا النوعين من البنوك بعلاقة إيجابية مع الربحية. ● ترتبط الودائع بإيجابية مع ربحية الخدمات المصرفية التقليدية والسلبية. 	الربحية	١٩٩٧ - ٢٠٠٤ م	١٦ بنكاً إسلامياً و ١٨ بنكاً تقليدياً في الخليج العربي	فيصل القاسم، ٢٠٠٥
٨- مؤشرات أخرى				
<ul style="list-style-type: none"> ● الزيادة في مخاطر الإعسار تؤثر خمس مرات بشكل أكبر على البنوك التقليدية مقارنةً بالبنوك الإسلامية. ● العلاقة تبادلية بين الرسمية وكفاءة التكلفة للبنوك التقليدية أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فالعلاقة تكاملية حيث تشير النتائج إلى أن زيادة كفاءة التكلفة ترتبط بزيادة الرسمية. ● حجم البنك يؤثر بشكل إيجابي على مخاطر الإفلاس لكلا النوعين من البنوك ويرتبط عكسياً برسمية أي بنك. 	المخاطرة ورأس المال والكفاءة	٢٠٠٠ - ٢٠١٢ م	٦٥ مصرفاً إسلامياً و ١٨٠ مصرفاً تقليدياً من ١٤ دولة	مومنه سعيد ومروان عزالدين ومحمد كبير حسن وفاليوس باباس. ٢٠٢٠

<ul style="list-style-type: none"> ● البنوك الإسلامية لها دخل من الرسوم أقل، وتمويل من غير الودائع أقل، ونسبة أعلى لودائع القروض. كما أن لها تكاليف مرتفعة. ● البنوك الإسلامية التي تعمل في دول ذات حصة سوقية عالية من البنوك الإسلامية لديها قروض منخفضة القيمة. ● البنوك الإسلامية لديها في المتوسط نسبة أعلى من أصول الأسهم. 	<p>الكفاءة وجودة الأصول والاستقرار</p>	<p>١٩٩٥- ٢٠١٥م</p>	<p>٥٥٧ بنك تقليدي ١٠٥ بنك إسلامي في ٢٢ دولة</p>	<p>كوكو فان كاسترين، ٢٠١٦</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● البنوك الإسلامية تفوقت على البنوك التقليدية من حيث كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة وجودة الأرباح. ● البنوك الإسلامية السيولة فيها أضعف مقارنة بالبنوك التقليدية. ● الدور المعتدل لنوع البنك له تأثير كبير على أداء البنوك. 	<p>كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة وجودة الأرباح</p>	<p>٢٠٠٩- ٢٠١٣م</p>	<p>٣٥ بنك تقليدي و ١٠ بنك إسلامي في الخليج العربي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا</p>	<p>منار الجزائر، ٢٠١٤</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● عدم وجود اختلافات كبيرة في الكفاءة الإجمالية بين البنوك التقليدية والإسلامية. ● الكفاءة النوعية للبنوك الإسلامية أقل كفاءة من البنوك التقليدية. ● الكفاءة الصافية للبنوك الإسلامية أعلى بكثير مقارنة بالبنوك التقليدية 	<p>الكفاءة</p>	<p>٢٠٠٤- ٢٠٠٩م</p>	<p>٢٠٧ بنك تقليدي و ٤٥ بنك إسلامي في ١٨ دولة</p>	<p>جيل جونس و مروان عز الدين و فاسيليوس باباس، ٢٠١٣</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● البنوك الإسلامية أكثر كفاءة من الناحية الفنية من البنوك التقليدية ولكنها تعاني من انخفاض كفاءة التخصيص مما يؤدي إلى انخفاض كفاءة تكلفة البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في أوروبا. 	<p>الكفاءة</p>	<p>٢٠٠٥- ٢٠٠٨م</p>	<p>٥ بنوك إسلامية و بنوك تقليدية ألمانيا تركيا بريطانيا</p>	<p>وحيدة أحمد وروين لوو، ٢٠١٠</p>

● تباطؤ عام وتدرجي في نمو البنوك الإسلامية مقارنة بفترة الثمانينيات.	النمو	١٢ بنك تقليدي و١٢ بنك إسلامي في ١٩٩٠-١٩٩٨ م دول.	٢٠٠١	مناور اقبال،
● لا تتمتع البنوك الإسلامية في باكستان بموثوقية كبيرة مقارنة بالبنوك التقليدية. ● حاجة البنوك الإسلامية للوعي والتحسينات والتوسعات في النظام المصرفي الإسلامي في باكستان.	الموثوقية	٥ بنوك إسلامية و٥ بنوك تقليدية في باكستان	٢٠٠٦-٢٠١٠ م	ريحانا كوثر و محمد عامر و هبة ميهافيش و محمد عظيم، ٢٠١١
● لا يوجد فرق كبير في متوسط درجات كفاءة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية إلا في عام ٢٠٠٨ م.	الكفاءة	٥ بنوك إسلامية و٥ بنوك تقليدية في باكستان	٢٠٠٥-٢٠٠٩ م	حسيب شاهد و رامز رحمان وغلمان نيازي واويس راووف، ٢٠١٠
● مؤشرات العائد التي تطبق في البنوك التقليدية هي نفسها التي تطبق في البنوك الإسلامية. ● بعض من مؤشرات المخاطرة يختلف في كيفية حسابها في البنكين. ● نتائج بنك القرض الشعبي الجزائري التقليدي وبنك البركة الجزائري الإسلامي متقاربان.	مؤشرات العائد والمخاطرة	١ بنك إسلامي و١ بنك تقليدي في الجزائر	٢٠٠٧-٢٠١٢ م	رتيبة بركيبة، ٢٠١٤

<ul style="list-style-type: none"> ● كشفت النتائج أن الكفاءة الفنية هو المساهم الرئيسي في كفاءة التكلفة للبنوك التقليدية بينما الكفاءة التخصيصية المساهم رئيسي في كفاءة تكلفة البنوك الإسلامية. ● الرسملة وأحجام البنوك ترتبط بشكل إيجابي وكبير بالكفاءة. ● جودة القروض تؤثر بشكل سلبي وكبير على الكفاءة. 	الكفاءة	- ٢٠٠٦ م ٢٠٠٩	٨ بنوك إسلامية و٩ بنوك تقليدية في ماليزيا	فرحانة اسماعيل ومحمد صبري عبدالمجيد وروسازانا عبدالرحيم، ٢٠١٣
<ul style="list-style-type: none"> ● وجود فرق كبير بين البنوك التقليدية والإسلامية في بنجلادش من ناحية الربحية ومخاطر الائتمان ورسملة البنك وحجمه. ● ربحية البنوك الإسلامية وكفاءتها وسيولتها وحجمها أقل من التقليدية. 	الانحدار اللوجستي الثنائي	- ٢٠٠٣ م ٢٠١٣	٢٣ بنك تقليديا و٧ بنوك إسلامية في بنجلادش	أبوحنيفة نعمان وساجدة بيرفين ونزنين شاونثري ومحمد حسين وحسن البناء، ٢٠١٥
<ul style="list-style-type: none"> ● البنوك الإسلامية في تركيا تتأثر بشكل واضح بأسعار الفائدة. 	تأثير أسعار الفائدة على الودائع والقروض	- ٢٠٠٥ م ٢٠٠٩	البنوك الإسلامية والتقليدية في تركيا	ايتيم ايرجيك و بولينت ارسلان، ٢٠١٢
<ul style="list-style-type: none"> ● البنوك الإسلامية لديها كفاءة أكبر في مواجهة تقلبات السوق من حيث مخاطر السوق والحوافز المالية. ● تأثرت البنوك التقليدية بشكل كبير بالأزمة المالية عام ٢٠٠٨ مقارنة بتأثر البنوك الإسلامية بها. 	نسب شارب وتريور ونموذج تسعير الأصول الرأسمالية	- ٢٠٠٥ م ٢٠١٢	١٠ بنوك إسلامية في منطقة الخليج العربي و١٢ بنك تقليدي في الولايات المتحدة	سمية قشقرى، ٢٠١٥
<ul style="list-style-type: none"> ● أداء أفضل للخدمات المصرفية الإسلامية خلال فترة الدراسة حيث يتم تمويلها بشكل أكبر من البنوك التقليدية. 	العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومصرفات التشغيل والأرباح	- ٢٠٠٥ م ٢٠١٠	٦ بنوك إسلامية و٦ بنوك تقليدية	. سراج وسودارسانس بيلاي، ٢٠١٢

<ul style="list-style-type: none"> ● سجلت البنوك التقليدية نمواً في الإيرادات خلال هذه الفترة، لكن لم تستطع تحقيق ربح محسّن بسبب ارتفاع المخصصات لخسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة. 	<p>والأصول وإيرادات التشغيل والودائع وإجمالي حقوق الملكية</p>			
<ul style="list-style-type: none"> ● البنوك الإسلامية تتمتع بوفورات حجم موجبة عكس اغلب البنوك التقليدية مما يعطي البنوك الإسلامية ميزة خفض تكاليفها الكلية كلما توسعت أعمالها. ● البنوك الإسلامية لا تتميز بتكاليف تكاملية أي تنعدم فيها وفورات النطاق. ● إمكانية الإحلال بين العمل والتجهيزات الرأسمالية في البنوك التقليدية أكبر منها في البنوك الإسلامية. 	<p>وفورات الحجم وفورات النطاق ومرونات الإحلال والمرونات السعرية</p>	<p>١٩٨٣ - ١٩٩٠ م</p>	<p>٦ بنوك إسلامية و ٩ بنوك تقليدية في الخليج العربي والسعودية</p>	<p>عبدالرحيم الساعاتي و محمود العصيمي، ١٩٩٥</p>

٢،٧ فرضيات الدراسة

وفقاً لفرضيات الدراسات السابقة وما تم الخلوص له من نتائج، تم وضع الفرضيات التالية للدراسة:

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$ بين مؤشر الرصيد النقدي للبنوك الإسلامية ومؤشر الرصيد النقدي للبنوك التقليدية.

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$ بين مؤشرات الربحية للبنوك الإسلامية ومؤشرات الربحية للبنوك التقليدية. ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على متوسط حقوق الملكية (للبنوك التقليدية).

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على متوسط الأصول للبنوك الإسلامية ومؤشر العائد على متوسط الأصول للبنوك التقليدية.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$ بين مؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية ومؤشرات النشاط للبنوك التقليدية. ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نسبة توظيف الموارد للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة توظيف الموارد للبنوك التقليدية.

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر معدل توظيف الودائع للبنوك الإسلامية ومؤشر معدل توظيف الودائع للبنوك التقليدية.

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$ بين مؤشر نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية ومؤشر نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك التقليدية.

٢،٨ ملخص الفصل

قمنا في هذا الفصل بمناقشة اختلاف أداء البنوك الإسلامية عن أداء البنوك التقليدية من حيث السيولة والربحية والنشاط والأمان ومدى تأثير اختلاف مبادئ العمل المصرفي على مستوى الأداء في كلا النوعين من البنوك. وذلك من خلال تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وأبرز الفروق الجوهرية بينهما. تم التطرق إلى نشأة ومفهوم البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

والمبادئ التي تحكم عمل كل منهما والتعرف على الموارد والاستخدامات وأهم الفروق الجوهرية بين الفئتين من البنوك. كما تم التطرق إلى القطاع المصرفي للمملكة العربية السعودية ومراحل تطوره واستعراض نبذة موجزة عن البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية. أخيراً، تم مناقشة الدراسات السابقة المتعلقة بمقارنة الأداء بين البنوك التقليدية والإسلامية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA